صحيفة القيـادة والريـادة

لوسيل
LUSAIL

رئيس مجلس الإدارة
الدكتور خالد بن ثاني بن عبدالله آل ثاني

2 ريال

العدد 2827 الإثنين 15 ذو الحجة 1447 هـ 1 يونيو 2026

www.lusailnews.net lusail@lusailnews.qa

No 2827 - monday 1 June 2026

60
مليون دولار حجم
الذكاء الاصطناعي
في قطـر 2026
12

ركيزة أساسية تدعم الاحتياطيات المالية للدولة.. خبراء:

استثمارات قطر العقارية في الخارج تعزز جهود التنويع الاقتصادي

05 : 04

خبراء ومسؤولون:
نقلة نوعية وجوهرية
في منظومة حقوق
العمال الوافدين في قطر
07 : 06

التصنيع أحد
المحركات الرئيسية
للاقتصاد القطري 2030
09 : 08

أداء إيجابي متوازن
لبورصة قطر خلال
مايو 2026
10

ملف خاص عن استعدادات العنابي
والمنتخبات العربية لمونديال 2026
15 - 14

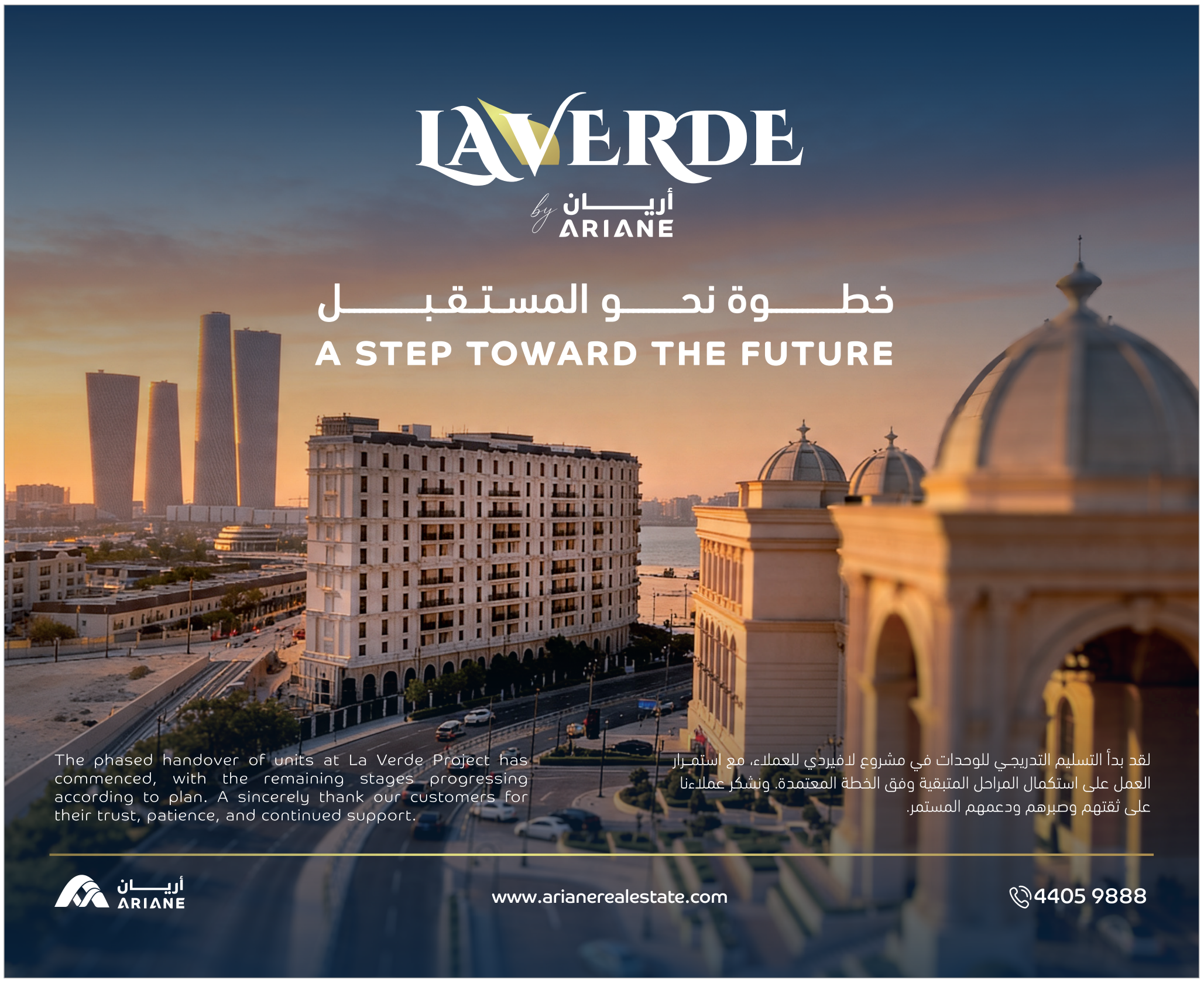

العدد 2827 الإثنين 15 ذو الحجة 1447 هـ 1 يونيو 2026

تمثل نجاحاً ملموساً وتعتبر من أبرز الإجراءات الاقتصادية في المنطقة... خبراء:

الحزم التحفيزية شراكة حقيقية تدعم القطاع الخاص وتعزز الثقة

خالد مفتاح

د. محمد عنتر

الدوحة – لوسيل

أكد خبراء اقتصاديون أن الحزم التحفيزية التي أطلقتها دولة قطر لدعم القطاع الخاص تمثل نجاحاً ملموساً وتعتبر من أبرز الإجراءات الاقتصادية في المنطقة خلال عام 2026، حيث ساهمت في تعزيز الثقة السوقية والنفسية للمستثمرين من خلال رسالة واضحة مفادها أن الدولة تقف شريكاً فاعلاً إلى جانب القطاع الخاص في مواجهة التحديات. ويرى خبراء الاقتصاد أن هذه الحزم دليل على نضج اقتصادي حقيقي، يعتمد على تخطيط مدروس طويل الأمد عبر بنك قطر للتنمية ووكالة ترويج الاستثمار، وتستند إلى رؤية قطر الوطنية 2030 والأسس الدستورية التي تكفل حرية النشاط الاقتصادي مع تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، مما يحول الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى أداة تكاملية تدعم الاستقرار والنمو.

وفي قراءة تحليلية متعمقة، يرى الخبراء أن قطر تقدم نموذجاً متقدماً في إدارة الأزمات الاقتصادية، يتجاوز الحلول التقليدية إلى تدخل ذكي واستباقي يوازن بين الدعم المالي الفوري والحوافز الاستثمارية طويلة الأجل، من خلال تكامل إستراتيجي بين «المحفز المالي» لبنك قطر للتنمية و«المسرع الاستثماري» لوكالة ترويج الاستثمار. وتشمل هذه المنظومة ضمانات تمويل تصل إلى 100 %، تمويل رأس المال العامل بتكلفة منخفضة، إعفاءات ومرونة تنظيمية، ورقمنة الخدمات، مع التركيز على القطاعات الحيوية.

أبرز الإجراءات الاقتصادية

وفي ذات السياق أكد الباحث والأكاديمي الدكتور خالد مفتاح، أن الحزم التحفيزية التي قدمتها الدولة مؤخرًا للقطاع الخاص ناجحة جداً حتى الآن، وتُعد من أبرز الإجراءات الاقتصادية في المنطقة خلال عام 2026، مؤكداً أن استمرار المتابعة والتقييم والتعديل سيجعلها عاملاً أساسياً في حماية الاقتصاد القطري وتعزيز تنافسيته على المدى الطويل. واستطرد د. مفتاح في تصريحات لصحيفة لوسيل قائلًا: إن الرسالة النفسية والسوقية لهذه الحزم قوية جداً، فعندما يرى المستثمر أن الدولة تقف إلى جانبه في الأزمات، تزداد ثقته ويستمر في الاستثمار. قطر تتعامل مع التحديات بإستراتيجية واضحة تجمع بين الدعم السريع والحوافز الاستثمارية والمرونة التنظيمية، مما يبعث إشارة قوية بأن قطر تقف مع القطاع الخاص فعلاً.

وقال: هذه الحزم تعكس نضجاً اقتصادياً حقيقياً في إدارة قطر، فالدولة لا تضخ الأموال بشكل عشوائي، بل تستخدم أدواتها المالية عبر بنك قطر للتنمية وأدواتها الترويجية عبر Invest Qatar بطريقة مدروسة ومخططة طويلة الأمد.

واعتبر الدكتور مفتاح الحزم التحفيزية الأخيرة التي أطلقها بنك قطر للتنمية، خطوة إستراتيجية تلبي احتياجات السوق، وتفتح قنوات جذب رؤوس الأموال، وتعالج المخاطر المالية العالمية، مع الحفاظ على التصنيف الائتماني القوي للدولة.

مشروع حضاري متكامل

وأوضح أن دولة قطر تحمل على عاتقها مشروعاً حضارياً متكاملاً يستشرف المستقبل من خلال رؤية قطر الوطنية 2030، مستنداً إلى قواعد صلبة ترسخ فلسفة الدولة في بناء علاقة متينة بين الدولة والمواطن، وتحويل النشاط الاقتصادي العام والخاص إلى أداة تكاملية تدعم التنمية المستدامة.

وأشار د. خالد مفتاح إلى أن الدولة تكفل حرية النشاط الاقتصادي على أساس العدالة الاجتماعية والتعاون المتوازن بين القطاعين العام والخاص، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة الإنتاج، وتحقيق الرخاء للمواطنين، ورفع مستوى معيشتهم، وتوفير فرص العمل، مستشهداً بالمادة 28 من الدستور الدائم للدولة، ومؤكداً على نص المادة 31 التي تشجع الاستثمار وتوفر له الضمانات والتسهيلات اللازمة.

وأضاف أن هذا التوجه الدستوري انعكس بوضوح في كافة الخطط التنموية، ولا سيما إستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة، التي ركزت على تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وبناء بيئة أعمال رائدة، وزيادة رأس المال الخاص.

وأشار الدكتور مفتاح إلى كلمة حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى أمام مجلس الشورى، حيث أكد سموه اهتمام الدولة الكبير بدعم وتحفيز القطاع الخاص، مشيراً إلى الدور الرئيسي الذي يقوم به بنك قطر للتنمية إلى جانب الجهات الحكومية من خلال برامج التمويل والتأمين والضمان.

د. خالد مفتاح: الحزم التحفيزية رسالة قوية حول دعم الدولة للمستثمرين

د. محمد عنتر: تجربة الدوحة نموذج اقتصادي متقدم للمنطقة

نموذج لإدارة الأزمات

وفي قراءة تحليلية للمشهد الاقتصادي الراهن، أكد الخبير الاقتصادي الأستاذ الدكتور محمد عنتر أن دولة قطر تقدم اليوم نموذجاً متقدماً في إدارة الأزمات الاقتصادية العالمية، متجاوزةً الحلول التقليدية إلى تبني سياسات استباقية قائمة على التكامل المؤسسي والتخطيط طويل الأمد.

وفي ذات السياق تبرز الشراكة الإستراتيجية بين بنك قطر للتنمية ووكالة ترويج الاستثمار خلال عام 2026 وتمثل «إعادة هندسة فعلية للعلاقة بين الدولة والسوق»، حيث تحولت الدولة من دور المنظم أو الممول التقليدي إلى «مدير استقرار اقتصادي» (Economic Stabilizer) يتدخل بأدوات دقيقة ومحسوبة، بعيداً عن سياسات ضخ السيولة العشوائية.

ويستطرد الدكتور عنتر قائلًا: ومن هذا المنطلق يأتي التعاون الوثيق بين بنك قطر للتنمية ووكالة ترويج الاستثمار ليعكس هذا التوجه، من خلال إطلاق حزمة متكاملة من الأدوات التمويلية والحوافز الاستثمارية التي تستهدف تعزيز استقرار القطاع الخاص وضمان استدامة النمو. وفي وقت تتردد فيه العديد من الاقتصادات في التدخل خوفًا من تشويه آليات السوق، اختارت دولة قطر مسارًا مختلفًا وأكثر جرأة: تدخل ذكي، محسوب، ومبني على أدوات اقتصادية دقيقة، لا على ضخ سيولة عشوائي.

وأشار د. عنتر إلى إطلاق منظومة متكاملة تضم أدوات تمويلية واستشارية وتنظيمية، صُممت بعناية لمعالجة التحديات الهيكلية التي تواجه الشركات، خاصة في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية. ويُعد تفعيل "غرفة العمليات" منذ مارس 2026 خطوة نوعية في إدارة الاقتصاد، حيث تمثل نموذجًا حديثًا للدعم الاستباقي القائم على الرصد الفوري لاحتياجات السوق والتدخل السريع لمعالجتها، مع تركيز واضح على القطاعات الحيوية مثل الأمن الغذائي والرعاية الصحية والصناعات التحويلية».

ومضى قائلًا: تعكس برامج تمويل رأس المال العامل نقلة نوعية في تصميم أدوات الدعم، حيث يوفر برنامج ضمان التمويل تغطية تصل إلى 100 % عبر البنوك الوطنية، وهو ما يمثل تخفيضًا جذريًا لمخاطر الائتمان، ويحفز الجهاز المصرفي على ضخ السيولة بكفاءة أعلى. كما أن توجيه التمويل لتغطية الرواتب والإيجارات والمصاريف التشغيلية يعكس فهمًا دقيقًا لطبيعة الاختناقات المالية التي تواجه الشركات، خاصة الصغيرة والمتوسطة. ويُعد تسعير التمويل عند مستويات منخفضة للغاية (هامش لا يتجاوز 0,5 %) مؤشرًا واضحًا على تدخل مدروس لخفض تكلفة رأس المال، بما يضمن استمرارية النشاط الاقتصادي دون تحميل الشركات أعباء مالية إضافية قد تعيق تعافيها.

التكامل الإستراتيجي

وشدد الدكتور محمد عنتر على أن القوة الحقيقية لهذه الحزم تتجلى في التكامل الإستراتيجي بين بنك قطر للتنمية ووكالة ترويج الاستثمار، حيث يقوم البنك بدور "المُحفّز المالي" عبر توفير السيولة الفورية، في حين تضطلع الوكالة بدور "المُسرّع الاستثماري" من خلال تقديم حوافز طويلة الأجل تصل إلى 40 % من التكاليف المؤهلة. هذا التكامل لا يمثل مجرد تنسيق إداري، بل يعكس نموذجًا اقتصاديًا متقدمًا يوازن بين دعم جانب العرض (الإنتاج) وتحفيز جانب الطلب (الاستثمار)، وهو ما يفتقده العديد من النماذج في الأسواق الناشئة. إلى جانب الأدوات التمويلية، اتخذت الجهات المعنية حزمة من الإجراءات التنظيمية المرنة، شملت إعفاءات إيجارية وتأجيلات مالية، بالإضافة إلى رقمنة أكثر من 500 خدمة حكومية. وتمثل هذه الإجراءات تخفيفًا ملموسًا للأعباء البيروقراطية، وتسهم في تسريع دورة الأعمال وتحسين بيئة الاستثمار.

ويرصد في تحليله أنه رغم القوة الواضحة لهذه الحزم، إلا أن التحليل الاقتصادي الموضوعي يقتضي الإشارة إلى بعض الجوانب التي يمكن تطويرها لتعظيم الأثر ألا وهي،

أن الجزء الأكبر من أدوات الدعم يتركز على الشركات المتوسطة والكبيرة، في حين تظل المشروعات متناهية الصغر والشركات الناشئة — خاصة في القطاعات التكنولوجية والإبداعية — بحاجة إلى أدوات تمويل أسرع وأكثر مرونة. ويمثل استمرار الدعم دون ربطه بمؤشرات أداء واضحة (مثل التوظيف، التصدير، أو رفع الإنتاجية) مخاطرة محتملة، إذ قد يؤدي إلى خلق اعتماد هيكلي على الدعم بدلاً من تحفيز الكفاءة. وتبرز الحاجة إلى تعزيز الشفافية من خلال نشر مؤشرات أداء دورية (KPIs) توضح عدد الشركات المستفيدة، وحجم الوظائف المحفوظة، وقيمة الاستثمارات الجديدة، بما يعزز ثقة السوق ويُحسن من كفاءة التقييم. ويظل التحدي التنفيذي حاضرًا، حيث إن سرعة إجراءات الموافقة وصرف التمويل تمثل عاملًا حاسمًا في نجاح هذه المبادرات، ما يستدعي الحفاظ على مستويات عالية من الكفاءة التشغيلية.

ويخلص الدكتور محمد عنتر للقول إن هذه الحزم تعكس نضجًا واضحًا في إدارة السياسة الاقتصادية، حيث لا يقتصر التدخل على ضخ السيولة، بل يمتد إلى توظيف أدوات مالية واستثمارية بشكل متكامل ومدروس. والأهم من ذلك، أن هذه السياسات تبعث برسالة قوية إلى مجتمع الأعمال مفادها أن الدولة شريك فاعل في مواجهة التحديات، وهو ما يعزز الثقة ويحفز الاستثمارات طويلة الأجل. وتكمن الرسالة الأهم في أن قطر لا تدير اقتصادها من بعيد بل تقف داخله كشريك، وهذه نقطة فارقة. لأن المستثمر لا يبحث فقط عن عائد، بل عن بيئة يمكن التنبؤ بها. وعندما يرى أن الدولة تتحرك بسرعة، وتدعم بذكاء، وتتحمل جزءًا من المخاطر — فإن قراره بالاستثمار يصبح أسهل، ما يحدث في قطر اليوم ليس مجرد "تجربة ناجحة"، بل نموذج اقتصادي قيد التشكل. نجاحه الحقيقي لن يُقاس بحجم الأموال المصروفة، بل بقدرته على تحقيق 3 أهداف صعبة: الحفاظ على استمرارية الشركات، منع تشوه السوق، وتحفيز نمو حقيقي غير معتمد على الدعم، وإذا نجحت هذه المعادلة، فنحن أمام أحد أكثر النماذج الاقتصادية تطورًا في المنطقة. أما إذا غابت المتابعة والقياس، فقد يتحول النجاح الحالي إلى عبء مستقبلي. لكن حتى الآن — وبوضوح — قطر لا تتحرك برد فعل، بل تقود المشهد بثقة.

ضمانات 100 % وتمويل منخفض التكلفة ونموذج استباقي لدعم القطاع الخاص

نموذج وطني في إدارة الأزمات من الدعم السريع إلى النمو المستدام

حزم تمويلية واستشارية

وتكشف السجلات الرسمية لبنك قطر للتنمية ووكالة ترويج الاستثمار أبرز مبادرات دعم القطاع الخاص في قطر (حتى 31 مايو 2026)، حيث يُركز بنك قطر للتنمية بالتنسيق مع وكالة ترويج الاستثمار على دعم القطاع الخاص من خلال إطلاق مجموعة من الحزم التمويلية والاستشارية والتسهيلات، خاصة في ظل التطورات الإقليمية. وأبرزها غرفة العمليات لبنك قطر للتنمية والمفعلة منذ مارس 2026، وبرنامج ضمان تمويل استقرار رأس المال العامل تم إطلاقه في مايو 2026، وحزمة «الاستقرار والاستدامة» الاستشارية أطلقت في أبريل 2026، وبرنامج الحوافز الوطني من وكالة ترويج الاستثمار.

ووفق سجلات الجهتين فإن ثمة إجراءات للإغاثة المستهدفة اتُّخِذت في أبريل 2026 أبرزها إعفاءات إيجارية وتأجيل دفعات في مركز قطر المالي والمناطق الحرة. مرونة تنظيمية في تقديم البيانات المالية والضرائب، وخدمات رقمية وحماية المستهلك. وثمة مبادرات أخرى بارزة ألا وهي، بوابة التمويل الوطني «تمكين» وهي منصة موحدة لتسهيل طلبات التمويل. وبرنامج استثمار «ابدأ من قطر» وزيادة حدود التمويل للشركات الناشئة، إلى جانب Scale7 مركز الصناعات الإبداعية والثقافية، وبرنامج الاندماج والاستحواذ ومنح تطوير الخدمات المالية.

بسم اللّه الرحمن الرحيم

(يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي)

صدق اللّه العظيم

بقلوب مؤمنة بقضاء اللّه وقدره

ينعـــى

مجلس الأمناء وموظفو
مؤسسة عبداللّه بن حمد العطية الدولية
للطاقة والتنمية المستدامة

راعـــي مسيرتهـــا

سـعادة السـيد
عبد اللّه بن حمد العطية

الذي انتقل إلى رحمة اللّه تعالى بعد مسيرة
حافلة بالعطاء الوطني وخدمة قطاع
الطاقة والصناعة في دولة قطر

لقد كان الفقيد من أبرز الشخصيات التي أسهمت في بناء قطاع الطاقة والصناعة في دولة قطر، وترك إرثاً كبيراً من الإنجازات والمبادرات التي ستظل شاهدة على عطائه وتفانيه

وإن المؤسسة إذ تنعى مؤسسها فإنها
تتقدم بخالص التعازي وصادق المواساة

إلـى أبنائـــه
حمد وسعود وعبد العزيز وناصر
وآل العطية الكرام

سائلين اللّه العلي القدير أن يتغمده بواسع رحمته
ويسكنه فسيح جناته، وأن يلهم الجميع الصبر والسلوان

إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ

نفوذ اقتصادي عالمي وإستراتيجية طويلة الأمد.. خبراء ورجال أعمال:

الاستثمارات العقارية القطرية في الخارج ركيزة أساسية تدعم الاحتياطيات المالية للدولة

مشروع كناري وارف

مشروع Porta Nuova

ضرورة الموازنة بين الاستثمار الخارجي والمحلي وعدم التركيز على المشاريع الأجنبية فقط

عبد الدايم نور

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، تبرز دولة قطر كواحدة من أكبر المستثمرين السياديين في قطاع العقارات الدولية، حيث تلعب استثماراتها الخارجية دورًا محوريًا في تعزيز النفوذ الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل بعيدًا عن الطاقة. ويقود هذه الاستراتيجية جهاز قطر للاستثمار (QIA)، الذي يدير أصولًا تقدر بنحو 600 مليار دولار، مع تركيز كبير على الأصول العقارية في أبرز المدن العالمية.

وتعد الاستثمارات الخارجية العقارية ركيزة أساسية تدعم الاحتياطيات المالية للدولة وتوفر مرونة عالية في مواجهة التحديات الاقتصادية وسعت الدوحة ولازالت تسعى إلى تعزيز استدامة اقتصادها من خلال الاستثمار في مجالات متعددة مثل التكنولوجيا، والعقارات، بالإضافة إلى البنية التحتية، والخدمات المالية، والسياحة والطاقة، ويساعد هذا التنوع في تقليل المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار الطاقة أو أي اضطرابات إقليمية قد تؤثر على الأسواق

كما تسهم هذه المشاريع في تعزيز الاحتياطيات المالية للدولة، وهو ما يوفر لها مرونة في التعامل مع التحديات الاقتصادية على اختلافها.

وتشير تقديرات معهد صناديق الثروة السيادية إلى أن أصول جهاز قطر للاستثمار بلغت حوالي 600 مليار دولار موزعة على استثمارات عالمية متنوعة ما يمنح الاقتصاد القطري قاعدة مالية قوية يمكن الاعتماد عليها في مواجهة أي تقلبات. ويساهم جهاز قطر للاستثمار في دعم الاقتصاد المحلي من خلال إعادة توجيه جزء من عوائد الاستثمارات الخارجية إلى الداخل.

وتستثمر دولة قطر بقوة في قطاع العقارات الخارجية كجزء من استراتيجيتها لتنويع الاقتصاد وضمان استدامته

بأصول تديرها جهات سيادية مثل جهاز قطر للاستثمار وشركة الدار القطرية.

وتركز هذه الاستثمارات، التي تقدر بمليارات الدولارات، على مدن رئيسية في بريطانيا، الولايات المتحدة (خاصة نيويورك)، مصر، وتركيا، محققة عوائد سنوية مرتفعة.

وتتركز الاستثمارات في مواقع إستراتيجية، مع وجود محافظ استثمارية كبرى. وتشمل مشاريع سكنية فاخرة، أبراجاً إدارية، فنادق ومنتجعات، وبنية تحتية ذكية.

تعتمد قطر على انتشار جغرافي واسع لاستثماراتها العقارية، يشمل المملكة المتحدة (لندن) الولايات المتحدة (نيويورك وواشنطن) فرنسا (باريس) إيطاليا (ميلانو)سنغافورة وآسيا وتؤكد بيانات الصندوق أن استثماراته تمتد عبر جميع الأسواق العالمية الرئيسية، ضمن استراتيجية تنويع شاملة.

المسلماني: مخاوف المستثمرين القطريين تزايدت من تغير القوانين الضريبية بتملك الأجانب للعقارات

صفقات بارزة

تُعد لندن من أهم وجهات الاستثمار القطري، حيث تمتلك قطر حصة كبيرة في مشروع كناري وارف، أحد أكبر المراكز المالية في أوروبا كما استحوذت بالتعاون مع شركاء دوليين على أصول عقارية ضخمة في المدينة

وتُقدّر مساحة المشروع بأكثر من 21 مليون قدم مربعة من العقارات، ما يجعله احد أكبر مشاريع التطوير الحضري في أوروبا.

نيويورك – حضور قوي في مانهاتن

استثمرت قطر مليارات الدولارات في عقارات مانهاتن وشملت الاستثمارات أبراجا مكتبية ومشاريع تطوير حضري كبرى وتشير البيانات إلى استثمارات تتجاوز 3.7 مليار دولار في عقارات نيويورك منذ 2014.

المنصوري: الاستثمار العقاري الخارجي لا يزال خياراً جيداً إذا تم بطريقة مدروسة

ميلانو – مشروع Porta Nuova

استحوذت قطر على مشروع Porta Nuova بالكامل ويُعد من أبرز المشاريع العقارية في أوروبا ويعكس هذا الاستثمار توجه قطر نحو المشاريع الحضرية الحديثة متعددة الاستخدامات.

تمتلك قطرشبكة فنادق فاخرة حول العالم وأصولاً في أوروبا وآسيا وأفريقيا مما يعزز حضورها في قطاع السياحة العالمي من خلال شركات تابعة مثل كتارا وتعتمد قطر في استثماراتها العقارية على عدة مرتكزات رئيسية.

التنويع الشامل

تشمل الاستثمارات الملكية المباشرة والشراكات وصناديق الاستثمار العقاري بهدف تقليل المخاطر وتعظيم العوائد لا تقتصر الاستثمارات العقارية القطرية على الجانب المالي، بل تمثل وسيلة لتعزيز القوة الناعمة وحضورًا اقتصاديًا في العواصم العالمية حيث تُعد هذه الاستثمارات جزءًا من استراتيجية أوسع لتعزيز النفوذ العالمي لقطر.

على مدار أكثر من خمسين عامًا، لعبت كتارا للضيافة دورًا محوريًا في تشكيل وإعادة تعريف ملامح قطاع الضيافة على نطاق عالمي. وقد كان التزام كتارا للضيافة بالتميز والابتكار والحفاظ على التراث الثقافي فعالًا في وضع معايير جديدة في هذا القطاع.

التراث والحداثة

من أبرز مساهمات كتارا للضيافة تركيزها المتواصل على الحفاظ على التراث الثقافي مع تبني الحداثة في الوقت نفسه. فمن خلال مشاريع الترميم والتطوير الدقيقة، بثثنا حياة جديدة في المعالم التاريخية، وحولناها إلى فنادق ومنتجعات فاخرة. ولم يقتصر هذا النهج الفريد على الحفاظ على جوهر المواقع التراثية فحسب، بل أتاح للضيوف أيضًا تجارب غامرة تمزج بين التقاليد والفخامة.

إدارة الأصول وتعزيز القيمة

تحتوي محفظة كتارا للضيافة على مجموعة مُنتقاة بشكل استراتيجي من الممتلكات الفريدة في مواقع رئيسية، التركيز على إدارة الأصول الفعالة لتعزيز قيمتها وأدائها. من خلال الاستثمار في هذه الأصول الاستثنائية، سواء داخل قطر أو على مستوى دولي، تعزز كتارا للضيافة وجودها العالمي وتسهم أيضًا في تعزيز التبادل الثقافي وسحر كل موقع محلي.

واكد تقرير عقاري حديث على أن التوجه القطري للاستثمار في الخارج، وبالذات في مجال العقارات لا يرتبط فقط بالجهات الحكومية الكبرى كصندوق قطر السيادي، أو مجموعة الديار، بل تجاوزها إلى القطاع الخاص ورجال الأعمال على اختلاف قدراتهم المالية، والذين عمدوا في الرحلة الماضي إلى إنشاء الفنادق والمجمعات السياحية، بالإضافة إلى الشقق والفلل الفخمة، وذلك على مستوى العديد من البلدان في القارة العجوز، وآخرها البوسنة والجبل الأسود إلى جانب تركيا، وهو الثلاثي الذي تمكن من تعبيد طرق استثمارية جديدة في قطاع العقارات بالنسبة لأصحاب المال من القطريين خلال المرحلة الأخيرة، بالنظر إلى النمو الاقتصادي الذي ميزه في الأعوام القليلة الماضية.

إمكانية التوسع

واكد التقرير استمرار رجال الأعمال القطريين في التوسع خلال الفترة القادمة، وذلك من خلال العمل على تملك المزيد من المشاريع العقارية في الدول المذكورة أو غيرها من البلدان الأخرى كصربيا وكرواتيا وبولندا، الذين يقدمون كل التسهيلات اللازمة للباحثين عن الاستثمار في شتى المجالات، وعلى رأسها العقارات، مما قد يسهم في جر ممثلي القطاع الخاص في قطر إلى البحث عن اقتناص عن الفرص والاستفادة من الأرباح التي قد تطرحها هذه الأسواق في المستقبل، وهو ما يتماشى مع رؤية قطر 2030 الرامية إلى تعزيز موارد دخل الاقتصاد الوطني، والتقليل من الاعتماد على النواتج المالية القادمة من صادرات الدوحة من الغاز الطبيعي المسال.

ودعا عدد من المستثمرين إلى ضرورة الموازنة بين الاستثمار الخارجي والمحلي، وعدم التركيز على المشاريع الأجنبية فقط، مرجعين ذلك إلى قوة سوق العقارات الداخلي، والذي ما زال لحد الساعة يوفر فرصا مهمة في ظل التطور اللامتناهي الذي يشهده هذا المجال في الدولة، مطالبين رجال الأعمال الباحثين عن الاستثمار في الخارج بعدم التسرع والتأكد من الشركات التي يتعاملون معها، وذلك لتفادي الوقوع في فخ الشركات الوهمية التي وقفت في العديد من المرات وراء غش أصحاب المال غير العارفين بهذا القطاع.

نمو الاستثمارات

وفي حديثه لـ لوسيل شدد الخبير والمثمن العقاري خليفة المسلماني على توجه المستثمرين القطريين من ممثلي القطاع العام، الحكومية وشبه الحكومية إلى التوسع الخارجي ضمن قطاع العقارات، من خلال البحث الدائم عن الاستفادة من المشاريع التي يطرحها هذا المجال، في مجموعة من البلدان، وعلى رأسها تركيا بالإضافة إلى كل من الأردن ولبنان ومصر التي اتسمت في المرحلة الأخيرة باحتضانها للعدد من المشاريع القطرية في مختلف المجالات، وفي مقدمتها العقارات على اختلاف أنواعها بين الفنادق والمنتجعات بالإضافة إلى الفلل والشقق الفخمة، مرجعا ذلك إلى القوة الاقتصادية التي باتت تتمتع بها هذه الدول، وتخطيطها نحو تسجيل المزيد من الأرقام الإيجابية خلال المرحلة القادمة، ما يضمن استقرار قطاع العقارات وتوجه نحو تحقيق أرباح أكبر مستقبلا.

وأضاف الخبير العقاري المسلماني: شهد توجه بعض رجال الأعمال القطريين والخليجيين نحو الاستثمار العقاري في الخارج حالة من الحذر والتخوف خلال الفترة الحالية، رغم ما يوفره هذا القطاع من فرص وعوائد طويلة الأمد. ويرتبط هذا التخوف بعدة عوامل اقتصادية وتشريعية وسياسية باتت تؤثر بشكل مباشر على قرارات المستثمرين القطريين منوها بان أبرز أسباب التخوف، هي التقلبات الاقتصادية العالمية وارتفاع أسعار الفائدة في العديد من الأسواق الدولية، وهو ما انعكس على تكلفة التمويل العقاري وتراجع معدلات الطلب في بعض المدن العالمية التي كانت تستقطب المستثمر القطري والخليجي كما تزايدت المخاوف من تغير القوانين الضريبية المتعلقة بتملك الأجانب للعقارات، خاصة في دول أوروبية بدأت تفرض ضرائب إضافية ورسوما مرتفعة على المستثمر الأجنبي، إلى جانب تشديد بعض الحكومات لإجراءات الإقامة المرتبطة بالتملك العقاري.

ويرى المسلماني أن المرحلة المقبلة ستشهد تحولًا في عقلية المستثمر القطري من البحث عن "الملاذ العقاري الآمن" في الخارج، إلى التركيز على الاستثمارات ذات القيمة المضافة والعوائد التشغيلية المستدامة، سواء داخل الخليج أو في أسواق عالمية أكثر استقرارًا.

ويؤكد المسلماني أن التقلبات الجيوسياسية العالمية والحروب التجارية وعدم وضوح الرؤية الاقتصادية تدفع الكثير من رجال الأعمال القطريين إلى إعادة تقييم استثماراتهم الخارجية، والتركيز بصورة أكبر على الأسواق المحلية التي أصبحت توفر فرصًا واعدة وارباحا تصل من 6 الى 7 % مدعومة بالمشروعات الكبرى والرؤى الاقتصادية الطموحة بسب تشجيع الدولة على تلك هذه الاستثمارات.

تنويع مصادر الدخل

من جانبه صرح السيد راشد بن علي المنصوري الرئيس التنفيذي لـ شركة أعمال القابضة ان توسع القطاع الخاص في الخارج من خلال الاستحواذ على مختلف المشاريع في مجال العقارات أو غير ذلك، يعتبر واحدا من بين أبرز الأعمدة التي تبني عليها قطر رؤيتها لعام 2030، الرامية إلى جعل من قطر واحدة من بين أفضل دول العالم، من خلال تقوية اقتصادها عبر تنويع مصادر الدخل والتقليل من الاعتماد على النواتج المالية الخاصة بالغاز الطبيعي المسال، وهو كان بإمكان مشاريعنا الخارجية المشاركة فيه بشكل جلي بفضل عائداتها المالية، التي من شأنها تعزيز ناتجنا المحلي.

الناتج المحلي

ودعا المنصوري إلى ضرورة الموازنة في الاستثمار بين المشاريع في قطر وغيرها المقامة بعيدا عن الدوحة، مفسرا كلامه بالتشديد على أهمية الاستثمار في السوق المحلي للعقارات.

برج One Park Drive

وأضاف المنصوري قائلا من أبرز الأسباب التي تدفع رجال الأعمال للاستثمار العقاري خارجياً هو تنويع مصادر الدخل والاستثمار، وتقليل الاعتماد على سوق واحد، إضافة إلى البحث عن عوائد أعلى أو فرص نمو أسرع في بعض الأسواق الناشئة. كذلك هناك اهتمام بالحصول على أصول في مواقع استراتيجية عالمية، سواء لأغراض استثمارية أو تشغيلية أو حتى مرتبطة بالتوسع التجاري. بعض المستثمرين أيضاً ينظرون للعقار الخارجي كوسيلة لحفظ القيمة والتحوط ضد التضخم وتقلبات بعض الأسواق المحلية.

مؤكدا بان الاستثمار العقاري الخارجي لا يزال يُعتبر خياراً جيداً إذا تم بطريقة مدروسة، لكنه لم يعد يعتمد فقط على فكرة "شراء عقار في الخارج" كما كان سابقاً. واليوم أصبح نجاح الاستثمار مرتبطاً باختيار الدولة المناسبة، والاستقرار التشريعي، وقوة الاقتصاد، ووضوح قوانين التملك وتحويل الأموال. والتقلبات الاقتصادية العالمية رفعت مستوى المخاطر، لكنها في الوقت نفسه خلقت فرصاً جيدة في بعض الأسواق التي شهدت تصحيحات سعرية أو لديها خطط نمو طويلة المدى.

وأضاف السيد راشد المنصوري قائلا حالياً نلاحظ اهتمام المستثمر الخليجي بعدة أسواق، أبرزها دول مثل المملكة المتحدة، وتركيا، وبعض دول آسيا الوسطى وشمال أفريقيا، إضافة إلى أسواق مختارة في أوروبا والخليج.

الجاذبية حسب هدف المستثمر

هناك من يبحث عن عائد إيجاري قوي، وآخر يبحث عن نمو رأسمالي طويل الأجل، وآخر يهتم بالاستقرار والأمان القانوني. المدن التي تشهد توسعاً سكانياً ونمواً اقتصادياً ومشاريع بنية تحتية كبيرة تكون عادة أكثر جذباً للمستثمرين.

وكشف المنصوري بان العائد الاستثماري للعقار الخارجي قد يكون أعلى في بعض الحالات مقارنة بالاستثمار المحلي، خصوصاً في الأسواق الناشئة أو المدن ذات النمو السريع، لكن يجب النظر إلى الموضوع بصورة شاملة. والاستثمار المحلي يمنح المستثمر معرفة أكبر بالسوق وسهولة في الإدارة والمتابعة، بينما الاستثمار الخارجي قد يوفر تنوعاً وفرص نمو مختلفة. لذلك المقارنة لا تعتمد فقط على نسبة العائد، بل أيضاً على مستوى المخاطر، والسيولة، والاستقرار، وسهولة إدارة الأصل على المدى الطويل.

الإصلاحات ساهمت في تهيئة بيئة عمل جاذبة وآمنة.. خبراء ومسؤولون لـ «لوسيل»:

نقلة نوعية وجوهرية في منظومة حماية حقوق العمال الوافدين في قطر

التشريعات القطـريـة شهدت تطـوراً لضمان حقـوق العمالـة

اللجنـة الوطنيـة لحقوق العمال لعبت دوراً محوريـاً في حماية العمال

صلاح بديوي

أكد خبراء ومسؤولون بمجال شؤون وحقوق العمال، أن دولة قطر حققت خلال السنوات الماضية تطورات نوعية في حماية حقوق العمال الوافدين، تمثلت في إنهاء نظام الكفالة بشكل كامل، وتعزيز حرية التنقل وتغيير جهة العمل، وإلغاء مأذونية الخروج، وتحديد حد أدنى للأجور، وضمان الرعاية الصحية والإسكان المناسب.

وأشار الخبراء الى أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لعبت دوراً محورياً في دعم هذه الإنجازات من خلال تعديل التشريعات وتطوير السياسات، مع الترحيب باستراتيجية وزارة العمل 2024-2030، وأن هذه الإصلاحات ساهمت في تهيئة بيئة عمل جاذبة وآمنة، مما أدى إلى زيادة إقبال العمالة الماهرة على دولة قطر، وتراجع ملحوظ في الشكاوى المقدمة، بالإضافة إلى إشادات دولية متتالية من منظمة العمل الدولية والمنظمات الحقوقية.

وأوضحوا أن قطر تقدم نموذجاً رائداً يدمج حقوق الإنسان في التنمية الاقتصادية، مستنداً إلى الدستور الدائم ورؤية قطر الوطنية 2030 وتوجيهات حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى حفظه الله ورعاه. وتلك الإصلاحات الحكومية أحدثت نقلة نوعية في استقرار القطاع الخاص، حيث انخفض معدل دوران العمالة وزاد الرضا الوظيفي والإنتاجية، مع تحقيق توازن مثالي بين حماية حقوق العمال ودعم نمو الأعمال.

فهد بن ظافر الدوسري

أ.د. محمد بن سيف الكواري

مهندس: ناصر أحمد المير

الشيخ سعود بن ثامر ال ثاني

خالد سعيد الشعيبي

يقول السيد فهد بن ظافر الدوسري مدير علاقات العمل بوزارة العمل: تحرص وزارة العمل في دولة قطر على تعزيز منظومة حماية العمالة الوافدة من خلال تطوير التشريعات والسياسات المنظمة لسوق العمل، بما يضمن تحقيق التوازن في العلاقة التعاقدية بين العامل وصاحب العمل، ويحفظ حقوق جميع الأطراف وفق الأطر القانونية المعتمدة.

ويستطرد الدوسري قائلًا: ان الوزارة تواصل جهودها في تطوير الخدمات الإلكترونية وتسهيل الإجراءات المتعلقة بعقود العمل، والأجور، وتغيير جهة العمل، وتسوية المنازعات العمالية، بما يسهم في رفع كفاءة بيئة العمل وتعزيز الاستقرار الوظيفي.

ويخلص للقول، إن الوزارة تعمل بشكل مستمر بالتنسيق مع الجهات المعنية على تنفيذ حملات التوعية والرقابة والتفتيش للتأكد من الالتزام بتطبيق قانون العمل ومعايير السلامة والصحة المهنية، إضافة إلى متابعة شكاوى العمال واتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها، بما يعكس التزام دولة قطر بتطوير بيئة عمل آمنة وعادلة تراعي الجوانب الإنسانية وتحفظ كرامة العامل وحقوقه.

تطورات إيجابية متعددة

وفي ذات السياق، قال الأستاذ الدكتور محمد بن سيف الكواري، نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لصحيفة «لوسيل»، إن دولة قطر شهدت خلال الفترة الماضية تطورات إيجابية متعددة الأوجه في مجال حماية حقوق العمال الوافدين، مشيراً إلى أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لعبت دوراً محورياً في تعزيز ودعم هذه الإنجازات الحقوقية، والتي تجسدت في تعديل بعض التشريعات وتطوير السياسات العامة والتدابير والإجراءات الإدارية.

وأوضح الدكتور الكواري أن هذه الجهود أسهمت بشكل مباشر في الإنهاء التام لنظام الكفالة، وتعزيز الحق في حرية التنقل، بما في ذلك حرية مغادرة أراضي الدولة من خلال إلغاء مأذونية الخروج، إلى جانب ضمان حقوق العمال في تغيير جهة العمل، وتحديد الحد الأدنى للأجور، وضمان توفير الرعاية الصحية وخدمات الإسكان، وغيرها من الحقوق الأساسية.

واستطرد الأستاذ الدكتور الكواري قائلاً إنه إلى جانب الترحيب بالتعديلات التشريعية، رحبت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان باستراتيجية وزارة العمل 2024 - 2030، وبتدابير الحماية التي تضطلع بها وزارة العمل ومختلف جهات الدولة المعنية.

وأشاد بالدور الحيوي الذي يقوم به صندوق دعم وتأمين العمال، وأن هذه الجهود التشريعية توازي جوداً توعوية مستمرة من خلال الحملات الإعلامية التي تنظمها اللجنة الوطنية لتوعية العمال بكل ما استجد من قوانين تراعي حقوقهم وتحميها.

وفي سياق متصل، كشف الكواري عن تعاون اللجنة مع شركائها في صندوق دعم وتأمين العمال والـهلال الأحمر القطري والشركاء الأمميين من «بيت الأمم المتحدة» لتنظيم حملة إعلامية لوقاية العمال من مخاطر الإجهاد الحراري، والتي ستنطلق خلال الأسبوعين المقبلين وتستمر لمدة شهرين.

ومضى قائلًا، تهدف هذه الحملة إلى إذكاء وعي العمال بمخاطر الإجهاد الحراري وكيفية الوقاية منها، في ضوء ما وفرته دولة قطر من حقوق، وبموجب القرار الوزاري رقم 17 لسنة 2021، الذي يعد تشريعاً هاماً يحظر العمل في أماكن العمل المكشوفة والمظللة غير المزودة بتهوية مناسبة من الساعة 10:00 صباحاً وحتى الساعة 3:30 عصراً، وذلك اعتباراً من 1 يونيو وحتى 15 سبتمبر.

وتابع الدكتور محمد بن سيف الكواري ان اللجنة الوطنية تلاحظ إحراز الدولة تقدماً كبيراً في تحقيق غايات وأهداف رؤية قطر الوطنية 2030، ونتائج استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة 2024 - 2030، بما في ذلك تهيئة بيئة جاذبة وملائمة لاستقطاب العمال الوافدين ذوي المهارات العالية والاحتفاظ بهم كشركاء في مسيرة التنمية.

- الدوسري: وزارة العمل حريصة على تعزيز منظومة حماية العمالة الوافدة
- د. الكواري: الدولة نجحت في دمج حقوق العمال مع التنمية المستدامة
- الشيخ سعود بن ثامر آل ثاني: الإصلاحات العمالية عززت الثقة والإنتاجية
- م. المير: مسؤولية مشتركة بين الدولة وأصحاب العمل تضمن بيئة عمل عادلة
- الشعيبي: تجربة قطر الإصلاحية أصبحت نموذجاً إقليمياً قابلاً للاقتداء

وأضاف إننا نلاحظ الإقبال المتزايد من قبل العمال للعمل في دولة قطر، وهو ما يعكس نجاح نموذج الدولة وفعالية تشريعاتها في جذب العمالة من خلال توفير فرص النمو المهني والعائد الاقتصادي والاجتماعي، مع ضمان الحماية الكاملة لحقوقهم.

وأشار الكواري إلى وجود جملة من المؤشرات التي تؤكد هذا النجاح، أبرزها، تراجع نسبة الشكاوى والالتماسات المقدمة للجنة خلال السنوات الماضية، والإشادات المتوالية في تقارير منظمة العمل الدولية والبات حماية حقوق الإنسان الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية.

وأكد أن قطر تقدم نموذجاً يحتذى به في التنمية المستدامة من خلال تعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع، وهو ما يظهر في التدابير الواسعة المتخذة، وقرارات لجان فض المنازعات لإنصاف العمال، إضافة إلى الحماية القضائية الفعالة، مشدداً على ان هذا النموذج الرائد يستحق الإشادة لدمجه حقوق الإنسان في كافة التدابير التنموية والاقتصادية.

وشدد الدكتور محمد بن سيف الكواري على أن دولة قطر تنظر إلى حقوق الإنسان للجميع باعتبارها حقوقاً مترابطة ومتوازنة وغير قابلة للتصرف، موضحاً أن هذا التوجه يرتكز على مبادئ دستور الدولة الدائم، ورؤية قطر الوطنية 2030، وتوجيهات حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى، حفظه الله.

وقال، ان دولة قطر تتعامل مع حقوق الإنسان كأولوية قصوى وطنياً وإقليمياً ودولياً، وتسعى دوماً للوفاء بالتزاماتها الدولية الناتجة عن مصادقتها على العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات الاختيارية، عبر توفير بيئة تشريعية منسجمة مع المعايير الدولية وتعزيز ضمانات الوصول لآليات الانتصاف الوطنية.

واختتم ا. د. محمد سيف الكواري بالتأكيد على أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تواصل عملها لترسيخ هذه التوجهات من خلال تقديم مرئياتها حول التشريعات والسياسات والتدابير ذات الصلة.

بيئة عمل عادلة وإنسانية

وقال المهندس ناصر أحمد المير، مستشار رئيس غرفة قطر لشؤون العمل، ان جهود دولة قطر في حماية حقوق العمال ودور أصحاب العمل في ذلك (في إطار المسؤولية المشتركة) تمثل نموذجاً متقدماً يعكس التزام الدولة ببناء بيئة عمل عادلة وإنسانية.

واستطرد المهندس ناصر أحمد المير في تصريح لصحيفة لوسيل قائلًا، ان حكومة قطر اتبعت منظومة قانونية أكثر مرونة ومسؤولية مباشرة على أصحاب العمل بهدف تعزيز حماية حقوق العمال. وجاءت هذه الجهود ضمن إصلاحات واسعة تزامنت مع توسع مشاريع البنية التحتية وزيادة العمالة الوافدة وسعت إلى تحقيق بيئة عمل عادلة وإنسانية.

وأضاف، تقوم هذه الإصلاحات على ستة محاور رئيسية، أبرزها الانتقال من نظام "الكفالة" إلى علاقة تعاقدية أكثر مرونة، حيث أصبح بإمكان العامل تغيير جهة العمل بشروط أبسط ودون موافقة مسبقة في أغلب الحالات، وكان الهدف من ذلك تقليل التبعية وزيادة حرية التنقل الوظيفي

وأشار مستشار رئيس غرفة قطر، إلى حماية الأجور من خلال نظام الدفع الإلكتروني، الذي يتم بموجبه تحويل الرواتب عبر البنوك أو المؤسسات المالية المعتمدة، مما يقلل من إمكانية الاستغلال أو الدفع النقدي غير الموثق.

وأوضح المهندس ناصر أحمد المير أنه تم تحديد حد أدنى غير تمييزي للأجور يشمل جميع العمال بغض النظر عن الجنسية والجنس، بهدف منع المنافسة غير العادلة على حساب العمال ذوي الدخل المنخفض.

وتطرق إلى محور ساعات العمل والظروف المناخية، موضحاً أنه تم فرض قيود على العمل في أوقات الحرارة العالية منتصف النهار وان هذه المنظومة المتكاملة تعزز الشراكة الحقيقية بين جميع الأطراف لضمان بيئة عمل إنسانية وعادلة تدعم التنمية المستدامة في دولة قطر.

نقلة نوعية في بيئة الأعمال

ومن جانبه أكد رجل الأعمال الشيخ سعود بن ثامر آل ثاني، رئيس مجلس إدارة مجموعة إس تي إم، أن الإصلاحات الحكومية الشاملة التي نفذتها دولة قطر في مجال سوق العمل خلال السنوات الأخيرة أحدثت نقلة نوعية في بيئة الأعمال، وساهمت في تعزيز الاستقرار الوظيفي وتحسين علاقات أصحاب العمل بالعمالة المهاجرة.

وقال الشيخ سعود بن ثامر آل ثاني لصحيفة لوسيل، انه من خلال خبرتي الطويلة كصاحب عمل في قطر، نقيّم تأثير الإصلاحات الحكومية الأخيرة (مثل نظام حماية الأجور الإلكتروني، تعديلات نظام الكفالة، والأجر الأدنى غير التمييزي) تقييماً إيجابياً جداً. هذه الإصلاحات لم تكن مجرد قرارات إدارية، بل كانت خطوة استراتيجية بنّاءة ساهمت في بناء علاقة أكثر ثقة واحتراماً متبادلاً بين الشركات وعمالها.

وأضاف: لقد أصبح العامل يشعر بالأمان المالي والقانوني، حيث يحصل على أجره في موعده المحدد دون تأخير، ويتمتع بحرية أكبر في تغيير وظيفته أو مغادرة البلاد عند الحاجة. هذا الشعور بالعدالة والكرامة انعكس مباشرة على ولائه وانتمائه لمؤسسته. في مجموعة إس تي إم، لاحظنا انخفاضاً واضحاً في معدل دوران العمالة، وارتفاعاً ملحوظاً في مستويات الرضا الوظيفي والالتزام بالعمل.

ومضى الشيخ سعود بن ثامر آل ثاني قائلًا: نعم ساهمت هذه الإصلاحات بشكل مباشر في تحسين أداء العمال ورضاهم. العامل الذي يعمل في بيئة آمنة ومنصفة يصبح أكثر إنتاجية وإبداعاً. نحن اليوم نرى عمالاً أكثر حماساً وثقافياً، مما انعكس إيجاباً على كفاءة المشاريع ومستوى الجودة في مختلف القطاعات التي نعمل بها. كما أن هذه التغييرات ساعدت في جذب عمالة ماهرة ومتميزة من مختلف الجنسيات، مما يعزز تنافسية شركاتنا.

وأشار إلى أن الإصلاحات الحكومية حققت توازناً مثالياً بين حماية حقوق العمال ودعم نمو القطاع الخاص، مؤكداً أنها تتوافق تماماً مع رؤية قطر الوطنية 2030 التي تضع الإنسان في قلب التنمية.

وخلص رئيس مجلس إدارة مجموعة إس تي إم للقول، ان مجموعة إس تي إم تعد من المجموعات الرائدة في قطر، وتعمل في عدة قطاعات حيوية، وتُعرف بتطبيقها الفعّال للسياسات الحكومية المتعلقة بالتنمية البشرية والاستدامة والمسؤولية الاجتماعية.

بناء نموذج متوازن

أكد رئيس المبادرة التطوعية لتوظيف ذوي الإعاقة السيد خالد سعيد الشعيبي ان مستوى حماية حقوق العمال في قطر شهد تطورًا كبيرًا وملحوظًا خلال السنوات الأخيرة، خاصة منذ بدء حزمة الإصلاحات العمالية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، وان قطر نفذت إصلاحات شاملة وسريعة شملت القوانين والأنظمة والليات الشكاوى، كما تم تعزيز حماية الأجور، وتحسين بيئة العمل، وتطوير أنظمة التفتيش والرقابة. وانشأت الدولة منصات لتقديم الشكاوى، وتم حل نسبة كبيرة منها بشكل أسرع وأكثر كفاءة».

ومضى قائلًا، ومع ذلك، من المهم الإشارة بشكل مهني إلى أن هناك تحديات في التطبيق العملي لبعض القوانين، والحاجة مستمرة لتعزيز التوعية والرقابة الميدانية. بيد أن قطر قطعت شوطًا كبيرًا في التشريعات، والمرحلة الحالية هي مرحلة تعزيز التطبيق والاستدامة.

وأوضح خالد الشعيبي، أن قطر تُعد اليوم من أبرز النماذج الإقليمية التي حاولت تحقيق هذا التوازن، فمن جانب جذب العمالة، تتمتع قطر ببيئة اقتصادية قوية واستثمارات ضخمة، بالإضافة إلى تسهيلات في سوق العمل وعقود أكثر مرونة. أما من جانب حماية الحقوق، فقد ألغت نظام الكفالة التقليدي واستبدلته بعقود عمل أكثر عدالة، وأقرت حرية تغيير جهة العمل، وأقرت حدا أدنى للأجور وهو الأول من نوعه في المنطقة.

وأشار الى أن هذا خلق معادلة مهمة تجمع بين جذب الكفاءات وتحسين سمعة سوق العمل ورفع الإنتاجية، لكن التوازن ليس ثابتًا، بل يحتاج إلى تحديث مستمر ومراقبة لضمان عدم وجود فجوة بين القانون والتطبيق، وأن قطر نجحت إلى حد كبير في بناء نموذج متوازن، لكنه نموذج ديناميكي يحتاج إلى تطوير مستمر «.

ونوه الشعيبي بأن هناك «إصلاحات هيكلية غير مسبوقة شملت إلغاء نظام الكفالة وحرية التنقل الوظيفي وحماية قانونية أوسع للعمال، بالإضافة إلى تطبيق حد أدنى للأجور غير تمييزي يشمل جميع الجنسيات والقطاعات، وهي خطوة رائدة على مستوى المنطقة. كما تم تطوير أنظمة العدالة العمالية من خلال لجان فض المنازعات وتسريع حل القضايا العمالية، إلى جانب شراكة دولية مع منظمة العمل الدولية أنتجت برنامج إصلاح معترفا به عالميًا، مع إشادة دولية بأن التجربة القطرية أصبحت نموذجًا قابلًا للاقتداء. وشهدت بيئة العمل والسلامة تحسنًا ملحوظًا من خلال تشديد الرقابة وإصدار قوانين لحماية العمال في الظروف المناخية».

واختتم خالد سعيد الشعيبي تصريحاته بالقول: «ما حققته دولة قطر في مجال حقوق العمال يُعد تجربة متقدمة على مستوى المنطقة، حيث انتقلت من مرحلة الإصلاح التشريعي إلى مرحلة ترسيخ التطبيق، وهو ما يعكس التزامًا حقيقيًا ببناء سوق عمل عادل ومستدام يحفظ كرامة الإنسان ويعزز التنمية».

أهم ركائز التنويـــــــــع الاقتصادي في الدولة

التصنيع أحد المحركات الرئيسية للاقتصاد القطـري بحلول 2030

ملف أعده: عبد الدايم نـور

يشكل قطاع التصنيع إحدى أهم ركائز التنويع الاقتصادي في دولة قطر، في ظل توجه الدولة نحو تقليل الاعتماد على عائدات النفط والغاز وتعزيز مساهمة القطاعات غير الهيدروكربونية في الناتج المحلي الإجمالي. وخلال السنوات الأخيرة، شهد القطاع الصناعي توسعاً ملحوظاً مدعوماً بالاستثمارات الحكومية، وتطوير المناطق الصناعية، وإطلاق الاستراتيجية الوطنية للصناعة 2024 - 2030.

ويُعد قطاع التصنيع من أبرز القطاعات الداعمة للنمو الاقتصادي غير النفطي، حيث بلغت مساهمته نحو 10% من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الأخيرة، مع مساهمة تجاوزت 21.7 مليار دولار في الاقتصاد الوطني وفق بيانات الاستثمار في قطر.

كما سجلت الصناعات التحويلية مساهمة تجاوزت 14 مليار ريال في الاقتصاد خلال عام 2025، بالتزامن مع توسع المصانع المحلية وارتفاع عدد المنشآت الصناعية.

وتشير التقديرات الحديثة إلى أن قطاع التصنيع ساهم بحوالي 69 مليار ريال في الاقتصاد القطري خلال 2025، مع تجاوز عدد المصانع العاملة حاجز الألف مصنع، ما يعكس النمو المتسارع للقطاع الصناعي في الدولة وقد بلغ حجم الاستثمار التراكمي في القطاع الصناعي 270 مليار ريال قطري، في حين قُيدت مصانع جديدة دخلت مرحلة الإنتاج الفعلي مؤخراً مما يعكس تسارع نمو الاستثمارات الوطنية.

- 270 مليار ريال حجم الاستثمار التراكمي في القطاع الصناعي
- قطاع التصنيع ساهم بحوالي 69 مليار ريال في الاقتصاد خلال 2025
- ارتفاع عدد المصانع الوطنية في القطاع الغذائي إلى أكثر من 138 مصنعاً

نمو متسارع للقطاع الصناعي وتجاوز لعدد المصانع العاملة حاجز الألف مصنع

أطلقت الحكومة القطرية الاستراتيجية الوطنية للصناعة 2024 – 2030 بهدف تحويل التصنيع إلى ركيزة أساسية للتنمية المستدامة والابتكار.

تتضمن الاستراتيجية 60 مشروعا ذا صلة و15 مبادرة و9 برامج في إطار التخطيط الاستراتيجي القائم على النتائج مع مؤشرات اداء رئيسية لضمان تحقيق أهداف محددة وقابلة للقياس.

وتستهدف الاستراتيجية رفع القيمة المضافة من قطاع الصناعة التحويلية بمعدل نمو سنوي مركب 3,4% إلى 70,5 مليار ريال بحلول عام 2030 مقارنة مع مستوى 52,4 مليار ريال في عام 2021 مع زيادة الصادرات غير الهيدروكربونية بمعدل نمو سنوي مركب 2,5% إلى مستوى 49,1 مليار ريال بحلول 2030 مقارنة مع 39,3 مليار ريال في عام 2021 إلى جانب تنويع الصناعة التحويلية - وهي الحصة المتوقعة للقطاعات الفرعية غير الهيدروكربونية في القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية. إلى 49,4% بحلول عام 2030 مقارنة مع 47,3% في عام 2021 ورفع تصنيف دولة قطر لتصبح ضمن أفضل 40 دولة بالعالم في المؤشر الصناعي التنافسي بحلول 2030 مقارنة مع المرتبة 51 عالميا في عام 2020.

وتسعى الاستراتيجية إلى زيادة الاستثمار السنوي في قطاع الصناعة التحويلية 2,75 مليار ريال بحلول عام 2030 مقارنة مع مستوى بلغ 2,1 مليار ريال في عام 2021 بالإضافة إلى رفع نسبة القوة العاملة ذات المهارة العالية إلى 26,5% بحلول عام 2030 مقارنة مع نسبة تبلغ 23,2% في عام 2021 فضلا عن استهداف رفع جاهزية المصانع القطرية للصناعة الذكية لتصل أغلبية المصانع القطرية إلى المستوى الثاني على مؤشر جاهزية المصانع القطرية للصناعة الذكية.

وقامت وزارة التجارة والصناعة بقيادة عملية التنفيذ الرئيسية للاستراتيجية الوطنية للصناعة التحويلية مع مساندة من جهات حكومية أخرى تبعاً لأدوارها الحيوية من خلال تنفيذ الاستراتيجية عبر 3 مراحل بدأت بتنفيذ المكاسب السريعة تليها مشاريع التأثير الرئيسي واختتمت بمرحلة تكميلية لتعزيز النجاحات ومعالجة التحديات واستهدفت المرحلة الأولى من استراتيجية قطر الوطنية للصناعات التحويلية والتي امتدت حتى نهاية عام 2024 تنفيذ مشاريع سريعة المكاسب محدودة النطاق ومنخفضة التكلفة وقد تم تنفيذها في فترات زمنية قصيرة نسبياً ولها تأثير واضح في مجال معين علماً بأن مشاريع المكاسب السريعة هي المشاريع التي يسعى صناع القرار إلى تنفيذها في بداية الاستراتيجية لتحفيز الأداء طويل المدى.

وبدأت المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للصناعات التحويلية (مشاريع التأثير الرئيسي) اعتبارا من مطلع عام 2025 وتستمر حتى نهاية عام 2028 وتتضمن تنفيذ باقي المشاريع الرئيسية وهي مشاريع عالية التكلفة ولها تأثير على العديد من الأنشطة والمجالات الصناعية بشكل مباشر وغير مباشر وستستغرق نتائج هذه المشاريع فترة من الوقت لكي يظهر تأثيرها على نطاق واسع وستحدد المشاريع في هذه المرحلة نجاح الاستراتيجية علما بأن هذه المشاريع ستفتح الطريق للعديد من التعزيزات الأخرى.

اما المرحلة الثالثة لاستراتيجية قطر الوطنية للصناعات التحويلية فتمثل الفترة التكميلية وتمتد اعتباراً من بداية عام 2029 وتستمر حتى نهاية عام 2030 وتغطي هذه المرحلة أي مشاريع جديدة تضاف خلال فترة الاستراتيجية والتعويض عن أي تاخير في تنفيذ المشاريع الأصلية.

برامج الإستراتيجية

وتشتمل البرامج التسعة ضمن الاستراتيجية التركيز على التالي: التجمعات الصناعية والثورة الصناعية الرابعة والتجارة الدولية والبحث والتطوير والابتكار وتنمية القوى العاملة وتطوير العمليات الحكومية والاستثمار والتمويل والاستدامة البيئية وبرامج التوطين وتستهدف الاستراتيجية رفع الناتج الصناعي الإجمالي إلى أكثر من 70 مليار ريال، وزيادة الصادرات غير الهيدروكربونية إلى نحو 49 مليار ريال بحلول 2030، إضافة إلى جذب استثمارات صناعية سنوية بمليارات الريالات.

الصناعات البتروكيماوية

تُعد الصناعات البتروكيماوية العمود الفقري للتصنيع القطري، مستفيدة من وفرة الغاز الطبيعي، وتشمل: الأسمدة الكيماوية والبلاستيك والبوليمرات والميثانول والصناعات الكيماوية الثقيلة. وقد ساهم توفر الطاقة بأسعار تنافسية في جعل قطر مركزاً إقليمياً للصناعات المرتبطة بالغاز.

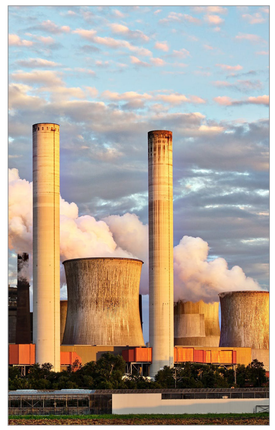

الصناعات الغذائية

أدى التحول الاستراتيجي في قطر منذ عام 2017 إلى قفزة هائلة في قطاع الصناعات الغذائية لتعزيز الأمن الغذائي وتضاعفت الاستثمارات الصناعية في القطاع لتتجاوز مليارات الريالات، وارتفع عدد المصانع الوطنية إلى أكثر من 138 مصنعاً، مما أثمر تغطية شبه كاملة لاحتياجات السوق المحلي بنسب تتراوح بين 98% و100% في منتجات الألبان والدواجن.

وقفزت قيمة الاستثمارات في قطاع تصنيع الأغذية بنسبة تجاوزت الـ 126% لتصل إلى مليارات الريالات، بدعم مباشر من وزارة التجارة والصناعة لتوطين الإنتاج.

كما حققت الدولة 100% اكتفاء ذاتيا طازجا من الألبان والدواجن، بينما تستهدف الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2030 تنويع وزيادة الإنتاج في السلع الأخرى.

كما تنوع المنتجات الوطنية وارتفع عدد المنتجات الوطنية الغذائية والاستهلاكية إلى أكثر من 2000 منتج وأصبح الإنتاج المحلي يغطي نسباً كبيرة من احتياجات السوق القطري.

كما حصدت قطر المركز الأول إقليمياً وضمن أفضل 20 دولة عالمياً في مؤشر صمود الأنظمة الغذائية العالمي.

مواد البناء والصناعات الإنشائية

مع الطفرة العمرانية ومشروعات البنية التحتية الكبرى، تطورت صناعات الأسمنت حيث شهدت صناعة الأسمنت في قطر تطوراً استراتيجياً كبيراً لتلبية احتياجات النهضة العمرانية والبنية التحتية وتلعب الشركات الوطنية دوراً محورياً في تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال تحسين الكفاءة التشغيلية، ومضاعفة القدرة الإنتاجية، والتحول نحو الاستدامة البيئية وتقليل الانبعاثات.

كما شكلت صناعة الحديد والصلب ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني في قطر وتقود شركة قطر ستيل (التابعة لـ«صناعات قطر») هذا القطاع، حيث تُعد أول مصنع متكامل للصلب في الخليج العربي.

إلى جانبها، تعمل مصانع محلية أخرى مثل مصنع الاتحاد للحديد وتعمل قطر ستيل في إنتاج منتجات الصلب الوسيطة مثل الحديد المختزل المباشر الحديد المقولب على الساخن وكتل الصلب ومنتجات الصلب النهائية مثل حديد التسليح ولفائف قضبان الأسلاك وحديد التسليح.

> الصناعات البتروكيماوية العمود الفقري للتصنيع القطري مستفيدة من وفرة الغاز الطبيعي

> المناطق الصناعية والحرة ساهمت في تعزيز جاذبية قطر للاستثمارات الصناعية

> الصناعة الوطنية تلعب دوراً محورياً في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة

المنتجات الرئيسية

الحديد المختزل المباشر والحديد المقولب على الساخن ويستخدم جزء كبير من منتجات الحديد المختزل المباشر والحديد المقولب على الساخن داخلياً في وحدة صهر الصلب باستخدام فرن القوس الكهربائي لدى قطر ستيل ويتم بيع الفائض. وتشمل الأسواق الرئيسية لتلك المنتجات الشرق الأوسط والهند والشرق الأقصى.

كما يتم استعمال معظم كتل الحديد التي تنتجها قطر ستيل في إنتاج حديد التسليح ويصدر الفائض إلى البلدان الخليجية المجاورة.

كما يستعمل حديد التسليح المدرفل على الساخن في قطاع الإنشاءات بصورة كبيرة. ويتم تسويق معظم الإنتاج في قطر ويصدر الفائض إلى البلدان الخليجية المجاورة.

كما تستخدم لفائف قضبان الأسلاك وحديد التسليح في قطاع الإنشاءات على نطاق واسع، حيث يتم تشكيلها على هيئة قضبان تسليح وأسلاك ربط وشبكات سلكية ملحومة، هذا إضافة إلى استخدامها في قطاع الخرسانة سابقة التجهيز. وتستخدم لفائف الأسلاك أيضا في الصناعات التحويلية لتطبيقات مختلفة، مثل صناعة المسامير، والمشاجب، والبراغي، وشبكات الأسلاك، والسياج، والدروع، والكوابل، والأسلاك الشائكة. ويتم تسويق معظم الإنتاج في دولة قطر والإمارات العربية المتحدة.

صناعة الألومنيوم

كما تتبلور صناعة الألومنيوم في قطر بشكل رئيسي عبر مشروع «ألومنيوم قطر» (قطلوم) في مدينة مسيعيد الصناعية، والذي يُعد أحد أكثر مصاهر الألومنيوم كفاءة في العالم. يهدف هذا القطاع إلى تنويع الاقتصاد المحلي، حيث يساهم في تغذية الأسواق العالمية بمنتجات عالية الجودة.

كما تشهد صناعة الكابلات والمواد الكهربائية في قطر تطوراً هائلاً لدعم البنية التحتية. يقود هذا القطاع مصانع كبرى في مدينة مسيعيد الصناعية، تنتج كابلات الضغط المنخفض والمتوسط، الكابلات المقاومة للحريق، والألياف البصرية لتلبية احتياجات مشاريع الطاقة والمواصلات.

ومن أبرز المصانع والشركات الرائدة هي مصنع الدوحة للكابلات وهو أول وأكبر مصنع للكابلات في قطر (تحت مظلة سنيار للصناعات)، يغطي احتياجات شبكات «كهرماء»، مترو الدوحة، ومشاريع الغاز الطبيعي وشركة السويدي للكابلات قطر أحد أهم الرواد في تصنيع الكابلات المتكاملة لتلبية المشاريع الكبرى مثل مدينة لوسيل بالإضافة الى شركة قطر الدولية للكابلات (QICC): بالشراكة مع «نكسانز» (Nexans) العالمية، توفر حلول كابلات متقدمة معتمدة للسكك الحديدية وقطاع النفط والغاز.

كما شهد قطاع الزجاج والرخام في دولة قطر تطوراً هائلاً وتحولاً جذرياً، حيث انتقل من الاعتماد الكلي على الاستيراد إلى توطين الصناعات والتوسع في التصدير الدولي، مدفوعاً بالنهضة العمرانية الكبيرة، استضافة البطولات العالمية الكبرى، والالتزام بأعلى معايير الاستدامة وكفاءة الطاقة.

الصناعات الدوائية والطبية

بدأت قطر خلال السنوات الأخيرة في التوسع بمجال الصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية بهدف تعزيز الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الاستيراد حيث شهدت الصناعات الدوائية والطبية في قطر نمواً استراتيجياً مستمراً لتعزيز الأمن الدوائي وتلبية الاحتياجات المحلية وفق أعلى المعايير العالمية.

أبرز المصانع والشركات المحلية

- قطر فارما: تنتج محاليل الغسيل الكلوي، المحاليل الطبية الوريدية، قطرات العين، والأدوية الخارجية.
- قطر للحياة للصناعات الدوائية: تصنع الأدوية السائلة، الحبوب، الكبسولات، والمراهم.
- الشركة القطرية الألمانية للمستلزمات الطبية: متخصصة في إنتاج الحقن والإبر الطبية.
- مجمع المها لصناعة المستلزمات الطبية: يوفر الضمادات، الأقنعة الطبية، والمسحات

التصنيع الذكي والتكنولوجيا

تتجه الدولة نحو تبني الثورة الصناعية الرابعة عبر الذكاء الاصطناعي والروبوتات وإنترنت الأشياء بالإضافة الى الطباعة ثلاثية الأبعاد والأتمتة الصناعية.

ويدعم الصندوق القطري لرعاية البحث العلمي مشاريع التصنيع الذكي وتطوير التكنولوجيا الصناعية الحديثة.

غرفة قطر تولي اهتمامًا كبيرًا بدعم القطاع الصناعي الوطني وتعزيز قدرته التنافسية

المناطق الصناعية والحرة

ساهمت المناطق الصناعية والحرة في تعزيز جاذبية قطر للاستثمارات الصناعية، ومن أبرزها: منطقة راس بوفنطاس الحرة ومنطقة أم الحول الحرة والمنطقة الصناعية بالدوحة.

وتوفر هذه المناطق إعفاءات ضريبية بنية تحتية متطورة بالاضاة الى تميزها بقربها من الموانئ والمطارات والتسهيلات اللوجستية والاستثمارية.

دور القطاع الخاص

تعتمد رؤية قطر الصناعية على تعزيز دور القطاع الخاص باعتباره شريكاً رئيسياً في التنمية الصناعية، من خلال تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وتمويل المشاريع الصناعية بالإضافة الى دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل إجراءات التراخيص الصناعية.

وقد شهدت قطر خلال 2025 نمواً ملحوظاً في إصدار السجلات التجارية وتاسيس الشركات الجديدة، ما يعكس تحسن بيئة الأعمال.

التنمية الاقتصادية المستدامة

تلعب الصناعة الوطنية دوراً محورياً في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وتنويع مصادر الدخل، وتعزيز الاكتفاء الذاتي. وفي ظل المنافسة الإقليمية والدولية المتزايدة، تبرز الحاجة الملحّة لتقوية تنافسية القطاع الصناعي المحلي، وهو ما تسعى غرفة قطر لتحقيقه من خلال سلسلة من المبادرات والمشاريع والانشطة الفاعلة لدعم هذا القطاع الحيوي.

وتؤمن الغرفة أن التسهيلات الحكومية للقطاع الصناعي في قطر تشكل حافزاً هاماً لتطوير ونمو الصناعة المحلية، حيث وفرت الحكومة القطرية العديد من التسهيلات المحفّزة لتشجيع الاستثمار الصناعي المحلي والأجنبي، بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030 الرامية إلى تنويع مصادر الدخل وتعزيز الاكتفاء الذاتي. ومن أبرز هذه التسهيلات: تخصيص أراض صناعية بأسعار مدعومة في مناطق صناعية متطورة مزودة بالبنية التحتية الحديثة والخدمات الأساسية، الإعفاء الجمركي على استيراد المعدات والآلات والمواد الأولية اللازمة للإنتاج الصناعي، توفير التمويل الصناعي عبر مؤسسات مثل بنك قطر للتنمية، من خلال برامج تمويل ميسرة للمصانع والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، تبسيط إجراءات التراخيص الصناعية وتقليص المدد الزمنية عبر منصات رقمية موحدة، دعم الطاقة والخدمات بأسعار تنافسية للقطاعات الصناعية الحيوية، التسهيل في تصدير المنتجات الوطنية من خلال دعم المشاركة في المعارض الخارجية، وتوفير شهادات المنشأ عبر غرفة قطر، برامج التدريب والتأهيل لدعم الكفاءات الوطنية للعمل في المصانع، بالتعاون مع معاهد متخصصة، والدعم اللوجستي عبر مناطق اقتصادية متكاملة مثل منطقة أم الحول الحرة التي توفر بيئة جاذبة للاستثمار الصناعي.

تنافسية الصناعة الوطنية

وفي إطار دورها الرائد في تمثيل وتعزيز القطاع الخاص القطري بكل مكوناته، تسعى غرفة قطر إلى دعم تنافسية الصناعة الوطنية باعتبارها أحد المحركات الرئيسية للتنمية الاقتصادية المستدامة والتنويع الاقتصادي المنشود، وذلك من خلال تمكين القطاع الصناعي وتعزيز قدرته على مواجهة التحديات الإقليمية والعالمية.

لذلك، تولي الغرفة اهتمامًا خاصًا بتطوير البيئة الصناعية في الدولة، من خلال تيسير الإجراءات، ودعم السياسات الصناعية، وتشجيع الابتكار والتكنولوجيا في التصنيع، فضلاً عن توفير منصات ترويجية للصناعات المحلية في الأسواق العالمية.

كما تعمل باستمرار على تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتنسيق مع الجهات المعنية لتوفير الحوافز اللازمة للمصنعين، بالإضافة إلى دعم رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الصناعية من خلال مبادرات متخصصة.

ولا شك أن هذه الجهود تهدف بشكل رئيسي إلى رفع نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، تماشيًا مع رؤية قطر الوطنية 2030، من خلال خلق بيئة صناعية جاذبة ومحفزة، تسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتعزز من مكانة الصناعة القطرية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

دعم القطاع الصناعي

وتُولي غرفة قطر اهتمامًا كبيرًا بدعم القطاع الصناعي الوطني وتعزيز قدرته التنافسية، باعتباره إحدى الركائز الأساسية لتنويع الاقتصاد وتحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030. وتعمل الغرفة من خلال عدد من المبادرات والبرامج والأنشطة على تمكين الشركات الصناعية، وتذليل التحديات التي تواجهها، وحل كافة العقّبات التي تواجه الصناعة المحلية والاستثمار الصناعي، وتحفيز بيئة الأعمال الصناعية بما يواكب التحولات العالمية.

وتقوم الغرفة بتمثيل المصنعين أمام الجهات الحكومية والتشريعية لنقل التحديات التي تواجههم، والمساهمة في صياغة السياسات الصناعية بالتعاون مع الشركاء في القطاعين العام والخاص، وإيصال التحديات التي تواجههم واقتراح الحلول المناسبة، بما يضمن بيئة تنظيمية محفزة لنمو القطاع، كما تقوم لجنة الصناعة بالغرفة، بمناقشة التحديات التي تواجه المصنعين، والتنسيق مع الجهات الحكومية لإيجاد حلول عملية ومستدامة.

وتقوم الغرفة بتيسير الوصول إلى الأسواق من خلال إصدار شهادات المنشأ للمنتجات الوطنية، كما تقوم بتنظيم المعارض والمنتديات الصناعية داخل وخارج الدولة للترويج المنتجات القطرية وابرزها معرض صنع في قطر، الذي يُعد من أهم المنصات لتسويق المنتجات الصناعية القطرية محليًا ودوليًا، وتعريف المستثمرين بالفرص الصناعية المتاحة، وتشجيع الشراكات بين المصنعين، بالإضافة إلى المشاركة في غيره من المعارض والمؤتمرات وورش العمل التي تركز على القطاع الصناعي.

العدد 2827 الإثنين 15 ذو الحجة 1447 هـ 1 يونيو 2026

عكس قدرة السوق على امتصاص التقلبات والمحافظة على مستويات دعم مهمة

أداء إيجابي متوازن لبورصة قطر خلال شهر مايو 2026

الدوحة – لوسيل

شهدت البورصة القطرية خلال شهر مايو 2026 حالة من التذبذب الواضح وسط تأثيرات خارجية مرتبطة بأسعار الطاقة والتوترات الجيوسياسية الإقليمية، إلى جانب عوامل داخلية مرتبطة بأرباح الشركات والتوقعات الاقتصادية. وعلى الرغم من الضغوط التي واجهتها السوق خلال بعض الجلسات، فإن الأداء العام عكس قدرة السوق على امتصاص التقلبات والمحافظة على مستويات دعم مهمة.

أداء المؤشر العام

سجل مؤشر البورصة القطرية مستويات متذبذبة خلال مايو، حيث تحرك حول نطاق 10،400 – 10،700 نقطة خلال عدة جلسات، مع استمرار الضغوط البيعية في بعض القطاعات الرئيسية. وأظهرت بيانات السوق أن المؤشر أغلق في عدة جلسات على ارتفاعات محدودة بينما شهد جلسات أخرى خسائر تجاوزت 1%.

ومن أبرز المحطات خلال الشهر تراجع المؤشر في إحدى الجلسات بنسبة 1,01% ليغلق عند 10،523 نقطة تقريباً كما سجلت بعض الجلسات ارتفاعات طفيفة أعادت المؤشر فوق مستوى 10،490 نقطة.

وبلغ الأداء السنوي للمؤشر خلال أجزاء من مايو مستويات سالبة تراوحت بين -0,45% و-3,5% وفقاً لتوقيت الجلسات.

حافظت السوق على مستويات تداول جيدة نسبياً حيث تجاوزت قيم التداول في بعض الجلسات 550 مليون ريال قطري كما ان أحجام التداول تخطت أحياناً 260 مليون سهم يومياً فيما تجاوزت عدد الصفقات اليومية تجاوز في بعض الجلسات 34 ألف صفقة، وهو ما يعكس استمرار النشاط الاستثماري رغم التذبذب.

أداء القطاعات

شهدت القطاعات الرئيسية أداءً متفاوتاً ففي قطاع البنوك والخدمات المالية، ظل القطاع الأكثر تأثيراً على حركة المؤشر، لكنه تعرض لضغوط في عدة جلسات نتيجة عمليات جني الأرباح.

اما القطاع الصناعي فقد واجه القطاع ضغوطاً واضحة مع تراجع بعض الأسهم الصناعية والبتروكيماوية، خاصة مع تذبذب أسعار الطاقة.

اما قطاع الاتصالات والنقل فقدمت هذه القطاعات دعماً نسبياً للمؤشر في بعض الجلسات وسجلت تحركات إيجابية محدودة.

فيما استمر الأداء القطاع العقاري الحذر نتيجة استمرار تقييم المستثمرين لمستقبل الطلب العقاري والعوائد الاستثمارية.

العوامل المؤثرة على السوق

التوترات الجيوسياسية والطاقة

شكلت التطورات المتعلقة بالمفاوضات الإقليمية وحركة أسعار النفط والغاز عاملاً رئيسياً في تحركات المستثمرين، خصوصاً مع حساسية الأسواق الخليجية لهذه المتغيرات.

نتائج الشركات

دعمت نتائج الربع الأول معنويات المستثمرين نسبياً، حيث بلغت أرباح الشركات المدرجة نحو 12,76 مليار ريال خلال الربع الأول، مما وفر دعماً أساسياً للسوق.

مراجعات المؤشرات

شهد مايو الإعلان عن المراجعة نصف السنوية لمؤشرات السوق، وهو ما خلق تحركات استباقية من المستثمرين والمؤسسات قبل تطبيق التغييرات بنهاية الشهر.

المستثمرون الأجانب

استمرت المؤسسات الأجنبية في لعب دور مؤثر على اتجاهات السوق، حيث أدى تغير شهية المخاطرة العالمية تجاه أسواق المنطقة إلى زيادة الحساسية تجاه الأخبار السياسية والاقتصادية. يمكن وصف مايو 2026 بأنه شهر "التذبذب الحذر" للبورصة القطرية:

إيجابيات:

استمرار مستويات سيولة جيدة
نتائج شركات داعمة
استقرار نسبي رغم الضغوط الإقليمية

سلبيات:

استمرار الضغوط على بعض القطاعات القيادية
حساسية مرتفعة للأخبار الجيوسياسية
تراجع شهية المخاطرة في بعض الفترات

التوقعات للفترة المقبلة

مع دخول يونيو ستتجه الأنظار نحو:
تأثير مراجعات المؤشرات الجديدة
اتجاه أسعار الطاقة
استمرار تدفقات المستثمرين الأجانب
نتائج الشركات للنصف الأول
وبشكل عام، تبقى البورصة القطرية أمام اختبار مهم يتمثل في تحويل الاستقرار الاقتصادي المحلي إلى زخم استثماري أكبر خلال النصف الثاني من 2026.

تفاؤل الأسواق باتفاق أمريكي إيراني مؤقت يعزز شهية المخاطرة

الأسهم العالمية تبلغ ذروة قياسية مع تراجع النفط

طوكيو – بلومبرغ

صعدت الأسهم إلى مستوى قياسي، وتراجع النفط بعدما توصلت الولايات المتحدة وإيران إلى اتفاق مبدئي لتمديد وقف إطلاق النار بينهما، بانتظار موافقة الرئيس دونالد ترمب.

وارتفع مؤشر «إم إس سي آي» لجميع دول العالم، وهو أوسع مقياس للأسهم العالمية، 0,3% إلى أعلى مستوى على الإطلاق، إذ عزز تراجع التوترات في الشرق الأوسط توقعات انخفاض أسعار النفط ونمو اقتصادي أقوى. ورفعت موجة صعود في أسهم التكنولوجيا الأسهم الآسيوية 2% إلى مستوى قياسي.

كما حظيت المعنويات بدعم من انخفاض خام «برنت» 0,5% إلى نحو 93 دولاراً للبرميل يوم الجمعة، عقب الاتفاق المقترح على تمديد وقف إطلاق النار 60 يوماً وإطلاق محادثات إضافية بشأن برنامج طهران النووي. وهبط خام «برنت» بأكثر من 18% في مايو، ويتجه نحو أسوأ تراجع شهري منذ مارس 2020.

تفاؤل الهدنة يدفع الأسهم للذروة

جاء بعض الحذر مع تراجع العقود الآجلة لمؤشر «ناسداك 100» بنسبة 0,2%، بعدما أغلق المؤشر الأساسي عند ذروة جديدة. وظل قطاع التكنولوجيا محور التركيز، مع خفض «سبيس إكس» (SpaceX) تقييمها المستهدف للطرح العام الأولي إلى 1,8 تريليون دولار على الأقل، بينما قفزت «ديل تكنولوجيز» (Dell Technologies Inc) بنحو 40% في تداولات ما بعد الإغلاق بفضل توقعاتها للمبيعات.

واكتسبت موجة الصعود المدفوعة بالذكاء الاصطناعي، التي دفعت الأسهم العالمية إلى مستويات قياسية، مزيداً من الزخم، إذ طغى التفاؤل بشأن تمديد وقف إطلاق النار على المخاوف من الاشتباكات في مياه الخليج العربي، ما عزز الرهانات على أن الاضطرابات في تدفقات الطاقة قد تنحسر. وأدى إغلاق مضيق هرمز منذ بدء الحرب إلى تقييد شحنات النفط وإثارة مخاوف التضخم، مع تركيز المتعاملين على أي مؤشرات إلى احتمال إعادة فتح الممر الحيوي.

وقالت بوجا مالك من «نيبون كابيتال» (Nipun Capital) في مقابلة مع تلفزيون «بلومبرغ»: «تبحث السوق عن ذريعة لمواصلة الاتجاه صعوداً». وأضافت: «بالنظر إلى أن لدينا تداولاً مزدحماً مع ارتفاع مخاطر التضخم وزيادات أسعار الفائدة، فإن أي تحول صغير في المعنويات قد يسبب تفكيكاً سريعاً لهذه التداولات».

وسبق أن أشادت الولايات المتحدة وإيران بإحراز تقدم، مع إشارة ترمب مراراً إلى أن الولايات المتحدة كانت قريبة من تأمين اتفاق، قبل أن يستمر الجمود.

وعندما سُئل عما إذا كان قد تم التوصل إلى اتفاق مؤقت، لم يقل وزير الخزانة سكوت بيسنت سوى إن «الفرق كانت تتبادل النقاشات». وأصر على أن «الخطوط الحمراء» الثلاثة لترمب، وهي إعادة فتح هرمز، وتسليم إيران اليورانيوم العالي التخصيب، وإنهاء برنامجها النووي، ظلت ضرورية لأي اتفاق.

موجة ارتياح محتملة في الأسواق

قال الخبير الاستراتيجي المخضرم لويس نافلييه: «حتى إذا كان الاتفاق لمدة 60 يوماً فقط للسماح باستئناف حركة المرور في المضيق، فينبغي أن تكون هناك موجة ارتياح، إذ تقترب اضطرابات خطيرة في الإمدادات بسرعة».

ويتجه مؤشر «إس آند بي 500» نحو أسبوع تاسع على التوالي من المكاسب، وهي سلسلة لم تتكرر إلا 4 مرات منذ 1985. وكانت الأسهم الآسيوية تتجه نحو أسبوع ثانٍ من الصعود.

وفي قطاعات أخرى من السوق، استقر الين قرب 159,30 مقابل الدولار بعدما تباطأ مقياس التضخم الرئيسي في طوكيو على نحو غير متوقع للشهر السادس على التوالي. واحتفظت سندات الخزانة بمكاسبها من الجلسة الأميركية، مع استقرار عائد السندات القياسية لأجل 10 سنوات عند 4,44%.

واستقر الدولار، محتفظاً بخسائره من يوم الخميس. ومع ذلك، فإن صعود العملة هذا الشهر، مع تسعير المتعاملين احتمال ارتفاع أسعار الفائدة الأميركية، يترك استراتيجيي وول ستريت حذرين من تحقيق مزيد من المكاسب.

التضخم يضغط على مسار الفائدة

في الوقت نفسه، غذت تكاليف الطاقة المرتفعة ضغوط الأسعار، ما أثار مخاوف من أن يضطر الاحتياطي الفيدرالي إلى رفع أسعار الفائدة.

وزاد إنفاق المستهلكين في الولايات المتحدة بشكل طفيف في أبريل، إذ أضعفت ضغوط التضخم المدفوعة بالحرب المداخيل، ودفعت معدل الادخار إلى أدنى مستوى في نحو 4 سنوات.

وقالت جينا بولفين من «بولفين ويلث مانجمنت غروب» (Bolvin Wealth Management Group): «لا يزال الاقتصاد يتوسع، لكن التضخم الأقوى يحد من مرونة الاحتياطي الفيدرالي ويدفع خفض أسعار الفائدة إلى موعد أبعد».

وأضافت: «هذه بيئة أصعب للمستثمرين لأن قصة النمو تهدأ في الوقت الذي يعاود فيه التضخم التسارع».

العدد 2827 الإثنين 15 ذو الحجة 1447 هـ 1 يونيو 2026

المعاملات الفورية تراوحت بين 4450 و 4730 دولاراً للأوقية

أسعار الذهب خلال مايو: تقلبات حادة متأثرة بالتوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط

الدوحة – لوسيل

شهدت أسعار الذهب خلال شهر مايو 2026 تقلبات حادة متأثرة بالتوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط ومخاوف التضخم العالمية. تراوحت أسعار المعاملات الفورية بين 4450 دولار و 4730 دولارا للأوقية، وسط تفاعل المعدن الأصفر صعوداً وهبوطاً مع أنباء المفاوضات الأمريكية الإيرانية ورهانات أسعار الفائدة.

خلال الأسبوع الأول من الشهر، تحركت أسعار الذهب ضمن نطاق 4،538 إلى 4،678 دولاراً للأونصة. فقد تراجع السعر إلى نحو 4،538 دولاراً في 4 مايو تحت ضغط ارتفاع الدولار ومخاوف التضخم، قبل أن يعاود الارتفاع إلى نحو 4،627 دولاراً مع تحسن الآمال بتهدئة النزاع في الشرق الأوسط. وفي 6 مايو، قفز الذهب بأكثر من 2% ليصل إلى نحو 4،667 دولاراً، بعد أن أشار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى إمكانية التوصل إلى اتفاق سلام مع إيران، ما أدى إلى انخفاض الدولار والنفط الخام مع تراجع المخاوف من التضخم إلى حد ما، مسجلاً أعلى مستوى له منذ نهاية أبريل.

هذا التذبذب يعكس بوضوح حساسية الذهب لمعادلة معقدة:

- **الهدنة السياسية تخفف المخاطر، فتضغط أحياناً على الأسعار**
- **التوترات المفاجئة تعيد الطلب على الذهب كملاذ آمن بسرعة**

فعلى سبيل المثال، أظهرت الأسواق في 5 مايو ارتفاعاً إلى حدود 4،555 دولاراً للأونصة مع استمرار التوترات حول مضيق هرمز، رغم وجود وقف إطلاق نار هش، بينما أدت إشارات التقدم في الاتفاق النووي إلى تراجع النفط والدولار، ما دعم الذهب مجدداً.

من ناحية الأداء الأسبوعي، تشير البيانات إلى أن الذهب كان متجهاً لتسجيل خسارة أسبوعية تقارب 1،7% في بداية الشهر، قبل أن يعوض جزءاً من هذه الخسائر مع تحسن المعنويات. كما بقي قريباً من أدنى مستوياته في شهر، عند حدود 4،559 دولاراً قبل التعافي.

على صعيد التوقعات، لا يزال المحللون يحافظون على نظرة إيجابية حذرة. إذ تشير استطلاعات حديثة إلى متوسط متوقع لعام 2026 عند نحو 4،916 دولاراً للأونصة، وهو أعلى مستوى تاريخي للتوقعات السنوية. كما تضع بعض البنوك نطاقاً أوسع لتحركات الذهب بين 4،400 و5،500 دولار خلال العام، تبعاً لتطورات التضخم والتوترات الجيوسياسية.

أما العوامل الأساسية التي حكمت السوق في مايو 2026 فتتمثل في:

- **مسار السياسة النقدية الأمريكية وتوقعات الفائدة**
- **تطورات الحرب أو التهدئة في الشرق الأوسط**
- **حركة الدولار وأسعار النفط**
- **استمرار شراء البنوك المركزية للذهب**

في حين، يتوقع قدورة، استمرار الهبوط إلى مستويات دون 4،000 دولار في حال عدم التوصل إلى اتفاق لوقف الحرب، بينما في حال إعلان انتهاء الحرب، قد نشهد قفزة في سعر الذهب، يقودها تراجع النفط والدولار الأمريكي، إذا ما تبيّن أن ملف التضخم لا يحتاج إلى مزيد من التشديد النقدي.

د. هاني حمد

مرحلة شديدة الحساسية

وفي هذا السياق، أكد الخبير في شؤون الذهب الدكتور هاني فايز يوسف حمد، في تحليل أسواق الذهب، أن المرحلة المقبلة ستكون شديدة الحساسية، موضحًا أن أي خطأ في إدارة التضخم أو الفائدة قد يدفع الأسواق العالمية إلى موجات اضطراب حادة وأضاف الدكتور هاني فايز حمد قائلا: "الذهب لم يعد مجرد معدن للادخار، بل أصبح قوة استراتيجية عالمية تتحرك مع الخوف الجيوسياسي، وضعف الثقة بالأنظمة النقدية، وتضخم الديون الدولية."وأشار إلى أن الأسواق تراقب اليوم قدرة السيطرة على التضخم، والحفاظ على قوة الدولار،ومنع دخول الاقتصاد الأمريكي في ركود عميق.

وأكد أن الذهب ما زال يحتفظ بمكانته كأهم ملاذ آمن عالمي، خاصة مع تاريخ تصاعد التوترات الدولية،وارتفاع مشتريات البنوك المركزية، وتزايد القلق من مستقبل الاقتصاد العالمي.

وختم الدكتور هاني فايز حمد تصريحه قائلًا: كلما ازدادت الضبابية في الاقتصاد العالمي... عاد الذهب ليتصدر المشهد كقوة سيادية لا يمكن تجاهلها.

مرحلة «تفاعل سريع» للذهب

في المحصلة، يمكن اعتبار مايو 2026 مرحلة «تفاعل سريع» للذهب مع الأخبار، حيث لم يعد الاتجاه يُبنى على المدى الطويل فقط، بل بات يتأثر بالأحداث اليومية. وبينما يظل المعدن الأصفر مدعوماً بعوامل هيكلية قوية، فإن مساره في المدى القصير أصبح رهينة العناوين السياسية والاقتصادية اللحظية، ما يرجّح استمرار التقلبات مع ميل عام صعودي حذر.

د. هاني حمد:

- **المعدن النفيس أصبح قوة إستراتيجية عالمية تتحرك مع الخوف الجيوسياسي**
- **أي خطأ في إدارة التضخم قد يدفع الأسواق العالمية إلى موجات اضطراب حادة**

نظرة عامة على أسعار الذهب

- **أوائل مايو: انتعشت الأسعار بعد تسجيل أدنى مستوى في شهر لتصل إلى نحو 4557 دولارا للأوقية.**
- **منتصف مايو: تراجعت الأسعار إلى مستويات قريبة من 4665 دولار و 4700 دولار للأوقية بسبب تصاعد مخاوف التضخم.**
- **نهاية مايو: تذبذبت الأسعار بين الهبوط والصعود لتتداول قرب مستوى 4540 دولار للأوقية، حيث تراوحت الأسعار الفورية هبوطاً بقرابة 4535$ للأوقية، بينما ارتفعت في أوقات أخرى لتتجاوز 4730 دولارا.**

المحركات الرئيسية لأسعار الذهب في مايو

- **حرب إيران: تصاعدت الأحداث في منطقة الخليج ومضيق هرمز مما دفع الذهب للارتفاع كـ «ملاذ آمن»، بينما هبطت الأسعار تزامناً مع الأنباء التي تحدثت عن مساع ومفاوضات للتوصل إلى اتفاق ينهي الحرب.**
- **التضخم والفائدة: ارتبطت تحركات المعدن النفيس ارتباطاً وثيقاً ببيانات التضخم، حيث أدت المخاطرة المستمرة بزيادة أسعار الفائدة من قِبل «الفيدرالي الأمريكي» إلى الحد من مكاسب الذهب في بعض الفترات.**
- **الطلب العالمي: استمر الدعم القوي للذهب من قِبل عمليات الشراء الكثيفة من قِبل البنوك المركزية، رغم قرارات دول مثل الهند بزيادة الرسوم الجمركية على الواردات.**

تغيرات محدودة محليا

تحركت أسعار الذهب في قطر بشكل طفيف خلال تعاملات صباح امس الأحد، مع عودة التركيز إلى العوامل الاقتصادية العالمية بعد انتهاء ذروة الطلب المرتبط بعيد الأضحى.

وبلغ سعر جرام الذهب عيار 24 نحو 582,30 ريال قطري، فيما سجلت الأعيرة الأخرى تغيرات محدودة.

وجاءت اسعار عيار 24: 582,30 ريال وعيار 22: 537,00 ريال وعيار 21: 509,80 ريال وعيار 18: 439,80 ريال.

ويعكس هذا الأداء استمرار حالة التوازن بين تأثير أسعار الفائدة الأمريكية المرتفعة وبين الطلب الاستثماري على الذهب، مع ترقب المستثمرين لبيانات اقتصادية جديدة خلال الأسبوع الجاري.

عوامل متشابكة

وخلال مايو، تأثرت الأسواق العالمية بمجموعة من العوامل المتشابكة، أبرزها التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، وتقلبات أسعار الطاقة، وارتفاع عوائد السندات الأمريكية، بالإضافة إلى استمرار الضغوط التضخمية التي دفعت المستثمرين لإعادة تقييم توقعاتهم بشأن أسعار الفائدة.

كما ساهمت موجة ارتفاع عوائد السندات في تقليص جاذبية الذهب لدى بعض المستثمرين، في الوقت الذي واصلت فيه أسواق الأسهم تحقيق مستويات قياسية، ما أدى إلى تحولات في توجهات رؤوس الأموال العالمية.

خطط تنويع الأصول

وفي المقابل، استمرت البنوك المركزية في زيادة احتياطياتها من الذهب خلال الربع الأول من العام، ضمن خطط تنويع الأصول وتقليل الاعتماد على العملات الأجنبية، وهو ما يوفر دعمًا طويل الأجل للمعدن النفيس رغم التقلبات الحالية.

رفعت البنوك المركزية حيازاتها من الذهب بأسرع وتيرة منذ أكثر من عام خلال الربع الأول، إذ دعم تراجع الأسعار موجة شراء فاق حجمها الحد الكافي لتعويض مبيعات عدد محدود من المؤسسات.

بلغ صافي مشتريات القطاع الرسمي 244 طناً خلال الأشهر الثلاثة، مقابل 208 أطنان في الربع السابق، وفق تقديرات مجلس الذهب العالمي، وهو هيئة تمثل القطاع. وسجلت بولندا وأوزبكستان والصين أكبر عمليات الشراء حجماً، رغم أن بعض المشتريات الأخرى لم يُفصح عنها.

تقلبات حادة

تذبذبت أسعار الذهب بشكل حاد هذا العام، إذ صعدت إلى مستوى قياسي في أواخر يناير، قبل أن تنخفض في مارس عقب اندلاع الحرب بين الولايات المتحدة وإيران. وضغطت عوامل أخرى على المعدن النفيس، من بينها صعود أسعار الطاقة، ما عزز توقعات إبقاء البنوك المركزية على تكاليف الاقتراض دون تغيير، أو حتى رفعها، لاحتواء التضخم. ويمثل ذلك رياحاً معاكسة للمعدن الأصفر الذي لا يُدر عائداً.

وقال جون ريد، كبير الاستراتيجيين في مجلس الذهب العالمي، ومقره في لندن: «إنها أول مرة منذ فترة نشهد فيها تصحيحاً معقولاً في أسعار الذهب»، وأضاف: «أتاح ذلك للبنوك المركزية التي ربما كانت تتريث، وتترقب هذه الفرصة تحديداً، لدخول السوق واقتناص كميات كبيرة».

بنوك مركزية أخرى تبيع الذهب

تبرز هذه القفزة في صافي المشتريات بشكل لافت، لا سيما في ظل خفض عدة بنوك مركزية حيازاتها، حيث انضمت تركيا وروسيا وأذربيجان إلى عدد من البنوك الأصغر وصناديق الثروة السيادية في بيع 115 طناً خلال الفترة بحسب التقديرات. وقد أثارت الإجراءات حينها مخاوف بشأن استمرار إقبال المؤسسات على الذهب، وهو اتجاه شكّل قوة دافعة رئيسية لموجة ارتفاع في الأسعار امتدت لسنوات.

كان لكل بنك دوافعه لعملية البيع؛ فسعت تركيا إلى حماية عملتها واقتصادها من تبعات الحرب، وباعت روسيا لتغطية عجز الموازنة، أما في حالة أذربيجان، فكان الهدف خفض الحيازات ضمن الحدود المسموح بها مجدداً.

كان سعر الذهب الفوري أدنى قليلاً من 4600 دولار للأونصة قبيل صدور تقرير مجلس الذهب العالمي. وكانت الأسعار قد بلغت مستوى قياسياً قرب 5600 دولار في 29 يناير، ثم انخفضت 12% خلال مارس، لتسجل أكبر تراجع شهري منذ 2008.

لا يُفصَح عن جزء كبير من مشتريات البنوك المركزية التي تشملها بيانات مجلس الذهب العالمي، ولا تُدرج في إحصاءات صندوق النقد الدولي. وتحسب شركة «ميتالز فوكس» (Metals Focus) الاستشارية المشتريات المقدرة نيابةً عن مجلس الذهب العالمي باستخدام مزيج من البيانات الرسمية والإحصاءات التجارية والبحوث الميدانية.

وتبقى حركة الذهب خلال الفترة المقبلة مرتبطة بعدة عوامل رئيسية، في مقدمتها توجهات السياسة النقدية الأمريكية، ومستويات التضخم العالمية، وتطورات الأوضاع الجيوسياسية، إلى جانب استمرار الطلب الرسمي من البنوك المركزية حول العالم.

العدد 2827 الإثنين 15 ذو الحجة 1447 هـ 1 يونيو 2026

60 مليون دولار حجم الذكاء الاصطناعي عام 2026

ثورة الذكاء الاصطناعي.. قطر على المسار الصحيح

الدوحة – **لوسيل**

تشهد قطر خلال عام 2026 تسارعًا كبيرًا في تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي، مدفوعًا بالاستثمارات الحكومية، والتوسع في البنية التحتية الرقمية، والشراكات مع كبرى شركات التكنولوجيا العالمية، ضمن رؤية تستهدف تحويل الدولة إلى مركز إقليمي للابتكار الرقمي والاقتصاد المعرفي.

وتشير التقديرات الحديثة إلى أن سوق الذكاء الاصطناعي في قطر يقترب من 60 مليون دولار في بعض التطبيقات المتخصصة في 2026، مقارنة بنحو 31 مليون دولار في 2022، مع نمو سنوي يقارب 17%.

وتسعى قطر عبر "الأجندة الرقمية 2030" إلى خلق نحو 26 ألف وظيفة في قطاع الاتصالات والتكنولوجيا، وتحقيق أثر اقتصادي رقمي تراكمي يصل إلى 40 مليار ريال قطري بحلول 2030.

الاستثمارات والبنية التحتية

خصصت الدولة نحو 9 مليارات ريال كحوافز واستثمارات لدعم مشاريع التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي بالشراكة مع القطاع الخاص.

ومن أبرز التطورات:

- **إطلاق منطقة Google Cloud Doha Region في الدوحة، والتي يتوقع أن تضيف نحو 18,9 مليار دولار للاقتصاد القطري حتى 2030**
- **توقيع شراكات مع Microsoft لتطبيق خدمات Azure OpenAI في الجهات الحكومية.**
- **اتفاقية مع شركة Scale AI لتطوير أدوات التحليل التنبئي والأتمتة في الخدمات الحكومية.**
- **شراكة بقيمة 20 مليار دولار بين شركة QAI القطرية و Brookfield لإنشاء بنية تحتية متقدمة للذكاء الاصطناعي ومراكز حوسبة ضخمة.**

الذكاء الاصطناعي والاقتصاد

أصبح الذكاء الاصطناعي جزءًا أساسيًا من خطط التنويع الاقتصادي في قطر، خاصة في قطاعات: الطاقة والغاز والنقل والخدمات اللوجستية والرعاية الصحية والمدن الذكية والأمن السيبراني بالإضافة الى الخدمات الحكومية الرقمية.

وتعمل QatarEnergy على توظيف الذكاء الاصطناعي في إدارة عمليات الغاز الطبيعي المسال وتحسين الكفاءة التشغيلية، مع توقعات بأن يؤدي الطلب العالمي المتزايد على الطاقة الخاصة بمراكز بيانات الذكاء الاصطناعي إلى زيادة الطلب على الغاز القطري عالميًا.

تطور البحث العلمي

برزت قطر خلال 2026 كمركز متقدم لتطوير النماذج العربية للذكاء الاصطناعي، عبر مشروع "Fanar 2,0" الذي طوره معهد قطر لبحوث الحوسبة، ويعد من أبرز المشاريع العربية في الذكاء الاصطناعي التوليدي باللغة العربية.

ويهدف المشروع إلى تطوير نماذج ذكاء اصطناعي تراعي الخصوصية الثقافية واللغوية العربية، مع تعزيز السيادة الرقمية للدولة.

مؤشرات التبني والاستخدام

احتلت قطر المرتبة 16 عالميًا في مؤشر تبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي لعام 2026، فيما بلغت نسبة المؤسسات الخليجية المصنفة كـ "قادة في الذكاء الاصطناعي" نحو 39%، وهو مستوى قريب من المتوسط العالمي.

كما تشير بيانات سوق العمل إلى:

- **توفر نحو 12,500 وظيفة مرتبطة بالذكاء الاصطناعي في قطر خلال 2026**
- **متوسط رواتب سنوية يصل إلى 150 ألف ريال للمتخصصين**
- **اعتماد 75% من القطاعات الكبرى على حلول الذكاء الاصطناعي**

وقد حرصت دولة قطر مبكرًا على مواكبة التنافس العالمي على تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي، حيث اعتمدت وزارة المواصلات والاتصالات في عام 2019 مخطط استراتيجية قطر الوطنية في مجال الذكاء الاصطناعي الذي طرحه معهد قطر لبحوث الحوسبة، التابع لجامعة حمد بن خليفة.

تهدف الاستراتيجية لوضع خطة تمكن دولة قطر من تسخير الذكاء الاصطناعي كعامل تمكين تكنولوجي يسهم في تحقيق الركائز التنموية الأربع لرؤية قطر الوطنية 2030؛ الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والبيئية. كما ترسم الاستراتيجية ملامح إعداد المجتمع القطري لكي يتبنى بفاعلية تقنيات الذكاء الاصطناعي المتوافقة مع الاحتياجات والتقاليد المحلية.

وقد حددت الاستراتيجية بدورها ست ركائز أساسية من شأنها أن تسهم في بناء بيئة مميزة للبحث والابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي داخل دولة قطر، وتوفر إطارًا لتنظيم خطط العمل والاستثمارات المستقبلية في هذا المجال، وهي: التعليم والوصول للبيانات والعمالة والأعمال التجارية والبحوث والأخلاقيات. وبحسب ما ورد في المخطط العام للاستراتيجية، تحتاج دولة قطر للتركيز على جانبين أساسيين، أولهما: أن تصبح قادرة على إنتاج تطبيقات ذكاء اصطناعي عالمية الطراز في المجالات التي تحظى بالاهتمام على الصعيد الوطني، وأن تنمي بيئة أعمال تتيح استخدام الذكاء الاصطناعي باعتباره محركًا للابتكار. أما الثاني، أن تصبح كذلك مستهلكًا فاعلًا للذكاء الاصطناعي، مع وجود مواطنين متعلمين تعليمًا مناسبًا، إلى جانب قوانين سليمة ومبادئ توجيهية أخلاقية.

تمتلك دولة قطر بنية تحتية رقمية متطورة كما تحتل مركزًا متقدمًا عالميًا في سرعة الإنترنت، وتعتبر الاستراتيجية أن هناك فرصًا جيدة أمام دولة قطر لامتلاك وسائل الإنتاج المستقبلية في الذكاء الاصطناعي من خلال الاستثمار الحكيم في تلك التكنولوجيا، خاصة مع تعدادها السكاني المتعلم والشغوف بتكنولوجيا المعلومات، وهو ما يتيح الاعتماد على الأتمتة المشتقة من الذكاء الاصطناعي لزيادة القدرة البشرية التي تعزز قدرات القوى العاملة القطرية في وقت قصير.

واقترحت الاستراتيجية كذلك عددًا من التوصيات ضمن كل ركيزة توضح ما يلزم اتخاذه من تدابير لتوجيه دولة قطر نحو مستقبل الذكاء الاصطناعي، وتمكينها من تحقيق مزايا تنافسية مستدامة تحفظ دورها الفاعل في الاقتصاد والمجتمع العالميين.

وتخلص الاستراتيجية إلى أن دولة قطر في وضع جيد لتطوير تطبيقات ذكاء اصطناعي وإتقانها. كما أنها أمام فرصة ذهبية لكي تلعب دورًا فاعلًا وحاسمًا في اقتصاد المستقبل القائم على الذكاء الاصطناعي، لكنها تحتاج للعمل فورًا على اغتنام تلك الفرصة من خلال الاستثمار بكثافة في تعليم مواطنيها وإعادة تدريبهم لتعزيز قدراتهم الحالية بتقنيات الذكاء الاصطناعي، وبناء بيئة مواتية لتطوير تقنيات ذكاء اصطناعي رائدة.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن هناك عوامل أخرى تنبئ بتزايد الطلب على حلول الذكاء الاصطناعي في دولة قطر مستقبلًا وتوفير المزيد من فرص العمل في هذا المجال، أبرزها إطلاق برنامج قطر الذكية "تسمو" الذي يركز على تعزيز مسيرة التحول الرقمي في الدولة وبناء منظومات ذكية ضمن خمس قطاعات، هي: المواصلات والخدمات اللوجستية والرعاية الصحية والبيئة والرياضة.

هاتف Galaxy الأرخص يتفوّق على S25 Ultra

بعد أن أمضت نسخة One UI 8,5 فترة في مرحلة الاختبار التجريبي، بدأت «سامسونغ» رسميًا في طرحها للأجهزة المؤهلة، بما في ذلك الهواتف التي تعمل ضمن منظومة Galaxy الحديثة، بينما جاءت مثبتة مسبقًا على سلسلة Galaxy S26 منذ الإطلاق.

وبالتزامن مع تحديث الأمان لشهر مايو، ظهرت ميزة جديدة لافتة على بعض أجهزة «سامسونغ»، كان أبرزها هاتف Galaxy S25 FE، ما أثار تساؤلات حول ترتيب وصول المزايا بين فئات الشركة المختلفة.

التحديث الجديد يقدم خيارًا يُعرف بتحسين دقة التعرف على بصمة الإصبع، وهي ميزة تهدف إلى رفع كفاءة المستشعر وتقليل حالات الفشل في التعرف على البصمة، بحسب تقرير نشره موقع «phonearena».

وتظهر أهمية هذه الإضافة في المواقف اليومية، مثل استخدام واقيات الشاشة الجديدة أو عند تغيّر حالة الإصبع نفسه، حيث قد تفشل بعض القراءات أو تصبح أقل دقة.

في السابق، كان المستخدمون يلجؤون إلى حلول بديلة مثل إعادة تسجيل البصمة أو تسجيل الإصبع نفسه أكثر من مرة لتحسين الدقة، وهو ما كان يؤدي أحيانًا إلى استهلاك عدد كبير من خانات التخزين المخصصة للبصمات.

الميزة الجديدة تقدم حلًا أبسط، حيث تطلب من المستخدم مسح الإصبع حوالي 10 مرات لتحسين دقة التعرف بشكل تدريجي وذكي.

وتفعيل الخيار يتم بسهولة من إعدادات بصمة الإصبع داخل الهاتف، عبر اختيار البصمة المسجلة ثم الضغط على خيار تحسين الدقة، ليبدأ النظام في إعادة تحليل البيانات الحيوية للبصمة عبر عدة مسحات متكررة. النتيجة المتوقعة هي تقليل أخطاء التعرف وتسريع فتح الهاتف حتى في ظروف غير مثالية.

تغيير جدول إطلاق سلاسل آيفون

في خطوة غير مسبوقة، تستعد شركة "أبل" لإحداث تغيير جذري في استراتيجية إطلاق هواتف "آيفون"، حيث تخطط للتخلي عن تقليدها المعتاد بإطلاق جميع الطرازات الجديدة دفعة واحدة في سبتمبر.

ووفقًا لتقارير حديثة، ستتبنى الشركة نهجًا تدريجيًا يبدأ بإطلاق طرازي "آيفون 18 برو" و"برو ماكس" في الخريف، بينما سيتم تأجيل إطلاق "آيفون 18" الأساسي إلى الربيع التالي، إلى جانب إصدار جديد من الهاتف الاقتصادي "آيفون 16e".

هذا التحول قد يُعيد تشكيل سوق الهواتف الذكية عالميًا، حيث تعتمد العديد من شركات تصنيع هواتف "أندرويد"، مثل "سامسونغ" و"غوغل"، على دورة إصدارات "أبل" في تحديد توقيت إطلاق أجهزتها.

وإذا نجحت "أبل" في تمديد فترة تسويق هواتفها عبر موسمين، فقد يدفع ذلك الشركات المنافسة إلى تعديل استراتيجيات الإطلاق الخاصة بها لتواكب الجدول الزمني الجديد، مما قد يغير خريطة المنافسة بين "أبل" ومصنّعي هواتف "أندرويد" بشكل كبير.

تصميم مثير للجدل وأداء يفوق التوقعات في عالم السيارات الفاخرة

كايين الكهربائية..

أقوى بورش إنتاجية بالتاريخ بقوة 1.139 حصانا

تعتبر بورشه من العلامات التجارية الأكثر تأثيراً في قطاع السيارات الرياضية والفاخرة، واستطاعت عبر سنوات طويلة أن تقيم لنفسها مكانة قوية بين عشاق الأداء العالي والابتكار التقني. مؤخراً، ومع توسع سوق الكهرباء في السيارات، بدأت بورشه بانتقال واضح نحو التحول الكهربائي لتواكب المتطلبات البيئية ومتغيرات السوق، من خلال سلسلة من السيارات الكهربائية التي تجمع بين الروح الرياضية والفخامة في آنٍ واحد.

ويبدو أن الجيل القادم من سياراتها الرياضية متعددة الاستخدامات كايين الكهربائية (Porsche Cayenne Electric) سيشكل محطة هامة بهذا التحول، مع توقعات بأن يكون من أكثر موديلاتها إثارة للجدل، لاسيما من حيث التصميم الخارجي.

رؤية مستقبلية تثير الجدل

تداولت العديد من المصادر والصور التجسسية عن تصميم بورشه كايين الكهربائية القادمة، والتي يبدو أنها ستشارك الكثير من عناصر التصميم مع شقيقتها الأصغر بورشه ماكان الكهربائية. من الأمام، يتميز التصميم بخطوط أكثر حداثة، مع مصابيح أمامية نحيفة وعصرية وشبك أمامي معدّل مزود بفتحات تهوية مثلثية الشكل، تهدف إلى تحسين الديناميكية الهوائية وتبديد الحرارة في أنظمة المركبة.

إلا أن المثير للانتباه والجدل هو التصميم الخلفي الذي تبنته بورشه لهذه النسخة، حيث اعتمدت على شريط ضوئي كامل العرض يربط بين المصابيح الخلفية، وهو توجه بات متزايد الظهور في سيارات بورشه الكهربائية وموديلاتها الحديثة. هذه الإضاقة تعطي السيارة هويتها الفريدة لكنها تختلف بشكل واضح عما اعتاد عليه محبو التصميم الرياضي الأنيق لكايين التقليدية.

يتميز الصندوق الخلفي بسطح بسيط وأنيق مع لمسات سوداء في المصد الخلفي، مما يعطي انطباعاً أكثر تقنية وعصرية، لكن في نفس الوقت، قد يشعر بعض المراقبين بأنه يفتقد روح الرياضة والفخامة المعتادة في سيارات بورشه، مما يُثير النقاش حول قرار الشركة في سبيل التوجه الكهربائي.

أجواء فاخرة

في المقصورة، تحافظ بورشه على هويتها الفاخرة مع مزيد من الإضافات التكنولوجية المتقدمة التي تلبي متطلب العصر الحديث. تحتوي لوحة القيادة على أربع شاشات رقمية عالية الدقة: شاشة منحنية للعدادات أمام السائق، وشاشتان مركزيتان للمعلومات والترفيه مغطيتان بزجاج مستمر، وشاشة رابعة أسفل وحدة التحكم مُخصصة لنظام التكييف والمقاعد.

هذا التنسيق يعكس توجه بورشه الحديثة نحو التقليل من الأزرار التقليدية واعتماد تحكم رقمي عصري، مع الاحتفاظ بعدد محدود من المفاتيح المهمة فقط — مثل التحكم في الصوت ودرجة الحرارة — للحفاظ على تجربة استخدام مريحة ومعتادة.

كما توفر المقصورة مقاعد مريحة مصنوعة من مواد فاخرة، بالإضافة إلى نظام صوتي راقٍ يعزز من جودة الرحلة لجميع الركاب، وكاميرات مراقبة وحساسات ذكية تسهم في مساعدة السائق وتوفير الراحة.

الأداء والقوة

إحدى النقاط الأبرز التي تميز بورشه كايين الكهربائية المقبلة هو الأداء الذي سيقدمها، حيث من المتوقع أن تتخطى سيارة كايين الكهربائية الحالية التي تعتمد على نظام هجين بتقنية توربو إي هايبرد.

تعمل السيارة على منصة جهد كهربائي 800 فولت متطورة، تتيح شحنًا سريعًا للغاية، وتوفير قوة حصانية تصل إلى أكثر من 730 حصانًا، مما يجعلها واحدة من أقوى سيارات الدفع الرباعي الكهربائية في السوق. هذا يجعل بورشه تقدم مزيجًا نادرًا من الأداء الرياضي والكفاءة البيئية في ذات الوقت.

بالإضافة إلى القوة، تعتبر القدرة على السحب من أهم الميزات التي تحافظ عليها بورشه في هذه السيارة. إذ سيتمكن طراز كايين الكهربائي من سحب مقطورات ثقيلة تصل إلى 3،500 كيلوغرام، وهو رقم قياسي في فئة سيارات الدفع الكهربائي، مؤكداً أن السيارة ليست فقط رياضية بل عملية أيضًا.

شحن سريع وربط متميز مع العالم الخارجي

من الامتيازات التي تتيحها بورشه كايين الكهربائية هو اعتمادها على بنية شحن متطورة تسمح بشحن سريع يستطيع تزويد السيارة بكهرباء تكفي لقطع مئات الكيلومترات خلال نصف ساعة فقط. هذا يضع بورشه في منافسة قوية مع كبار صانعي السيارات الكهربائية الذين يركزون على تقليل زمن الشحن لعقد مشكلات الاستخدام.

كما تتمتع السيارة بنظام معلومات وترفيه يدعم الاتصال المستمر مع الإنترنت، مما يتيح تحديثات الوقت الحقيقي، وتوصيل الهواتف الذكية، وأنظمة الملاحة الذكية التي توفر طرقاً بديلة لتجنب الازدحام.

وبفضل التجهيزات الذكية التي تحاكي مفهوم السيارات ذاتية القيادة، تضمنت السيارة أنظمة مساعدة متقدمة مثل تثبيت السرعة التكيفي، والتنبيه من النقطة العمياء، ومساعد الحفاظ على المسار، وغيرها من التجهيزات التي ترفع من مستوى السلامة والراحة.

المنافسة في سوق السيارات الفاخرة

دخلت كايين الكهربائية، سوقًا تنافسية متزايدة المحتوى، حيث تبرز شركات مثل تيسلا مع موديل X، وأودي مع e-tron، وميرسيدس EQC، وبي إم دبليو iX. على الرغم من هذا، فإن بورشه تستفيد من سمعتها الممتازة في قطاع السيارات الرياضية، وتسعى إلى إثبات أن السيارات الكهربائية يمكن أن تدمج بين الأداء القوي والفخامة في تجربة قيادة فريدة.

توقعات مستقبلية

تمثل بورشه كايين الكهربائية تحديًا مثيرًا في عالم السيارات الكهربائية الفاخرة، بتصميم جرئ يجمع الطابع العصري مع إرث العلامة، وتقنيات حديثة في الأداء والسلامة. رغم الجدل المتوقع حول التصميم الخارجي، فإن تركيز الشركة على الأداء المتفوق والعملية يجعلها في موقع مميز لمنافسة كبار اللاعبين في هذا القطاع.

إن التحول الكامل نحو الكهرباء ليس فقط فرصة لبورشه لتجديد حصتها في السوق، بل هو أيضًا رسالة واضحة بأن صناعة السيارات الفاخرة تطورت إلى عصر جديد حيث الابتكار والرفاهية يتحدان مع الاستدامة.

7 أخطاء يجب الحذر منها عند السفر بالسيارة في الصيف

مع حلول فصل الصيف، يقصد الكثير من الأشخاص المصايف والمنتجعات بالسيارة، للاستمتاع بالرحلات العائلية أو الفردية، ومع ذلك قد تؤدي بعض العادات الخاطئة أثناء القيادة أو التخطيط للرحلة إلى مشاكل صحية، مادية، أو حتى حوادث.

وهناك مجموعة من الأخطاء التي يرتكبها البعض عند السفر بالسيارة خلال أيام الصيف مما يهدد سلامة السائق والراكب.

ومن بين الأخطاء الصيفية التي يجب مراعاتها عند السفر بالسيارة في أيام الصيف:

■ عدم فحص السيارة قبل الرحلة:

الإهمال في فحص السيارة قبل السفر الصيفي قد يؤدي إلى أعطال مفاجئة، مثل ارتفاع حرارة المحرك أو مشكلة في الإطارات، لذا تأكد من فحص الزيت، مستوى الماء، الإطارات، الفرامل، والمكيف قبل الانطلاق في الرحلة.

■ الإرهاق وقلة الراحة أثناء القيادة:

القيادة لفترات طويلة دون توقف يزيد من خطر الحوادث بسبب التعب وقلة التركيز، لذا يجب التخطيط للتوقف كل ساعتين للراحة، والحرص على النوم جيدًا قبل الانطلاق، وتجنب القيادة أثناء ساعات الحر الشديدة.

■ قلة الترطيب والتعرض للحرارة:

الجلوس لساعات طويلة في السيارة في الصيف قد يسبب الجفاف والإجهاد الحراري، لذا اشرب الماء بانتظام، وحافظ على تشغيل المكيف بدرجة مناسبة لتجنب الإجهاد الحراري.

■ إهمال أدوات السلامة:

عدم حمل أدوات السلامة الأساسية مثل مثلث الطوارئ، طفاية الحريق، أو حقيبة الإسعافات الأولية يزيد من المخاطر عند حدوث حادث، وبالتالي يجب التحقق من وجود كل أدوات السلامة في السيارة قبل الانطلاق، مع التأكد من صلاحيّة معدات الإسعاف والطوارئ.

■ الاعتماد على الهاتف أثناء القيادة:

استخدام الهاتف أو التطبيقات أثناء القيادة يشتت الانتباه ويزيد من خطر الحوادث، ولتفادي هذا يجب استخدام أنظمة الملاحة الصوتية، أو قم بتثبيت الهاتف على حامل مخصص لتقليل التشتيت.

■ التخطيط العشوائي للمسار:

عدم معرفة الطريق أو الاعتماد على التخمين قد يؤدي إلى ضياع الوقت أو التعرض لمناطق مزدحمة أو صعبة المرور، ولتجنب ذلك يجب التخطيط للطريق مسبقًا باستخدام تطبيقات الملاحة، مع الحرص على معرفة محطات الوقود وأماكن التوقف على الطريق.

حمل أمتعة زائدة أو غير موزعة بشكل صحيح:

الأمتعة الزائدة أو المكدسة بشكل غير آمن قد تؤثر على توازن السيارة وتزيد من خطر الحوادث، لذا وزع الأمتعة بشكل متوازن، ولا تحمل أكثر من قدرة السيارة المسموح بها.

العنابي يختتم وديّاته بتجربة سلفادورية على الملاعب الأمريكية

بروفة نهائية للمنتخبات العربية قبل المعركة المونديالية

عبد الدايم نور

تخوض المنتخبات العربية الثمانية المتأهلة إلى كأس العالم 2026 سلسلة من المباريات الودية حتى 10 يونيو، استعداداً لانطلاق البطولة في 11 يونيو على ملاعب الولايات المتحدة وكندا والمكسيك. هذه الوديات تشمل مواجهات مع منتخبات كبيرة كالبرازيل وإسبانيا وبلجيكا وهولندا والنرويج وكولومبيا والسنغال، وتُقام في خمس قارات بين الدوحة وفيينا وبروكسل ولاكورونيا ونيويورك وكليفلاند وسان دييغو وسان أنطونيو وكانساس سيتي.

للمرة الأولى في تاريخ كأس العالم، يبلغ عدد المنتخبات العربية المتأهلة ثمانية: قطر، السعودية، مصر، المغرب، تونس، الجزائر، الأردن، والعراق. ولأن جزءاً كبيراً من هذه الوديات يُلعب على الأراضي الأمريكية قبل ساعات من انطلاق البطولة، فإنها تمنح المشجع العربي فرصة لمتابعة فريقه على الأرض مبكراً قبل ازدحام مباريات دور المجموعات.

5 وديات عربية

قطر × السلفادور — استاد «BMO» بمدينة لوس أنجلوس

يخوض العنابي مباراة ودية في الولايات المتحدة الأمريكية ضد منتخب السلفادور يوم السبت 6 يونيو 2026. تقام هذه المواجهة على استاد «BMO» بمدينة لوس أنجلوس، وذلك ضمن معسكر المنتخب الختامي استعداداً لنهائيات كأس العالم 2026.

تأتي هذه المباراة كاختبار أخير للجهاز الفني بقيادة لوبيتيغي، للوقوف على الجاهزية النهائية للفريق قبل انطلاق الحدث العالمي.

وكان الإسباني جولين لوبيتيغي، مدرب المنتخب القطري الأول لكرة القدم، أعلن الأسبوع الماضي عن قائمة المنتخب والتي تضم 28 لاعبا، وهم اللاعبون الذين اختارهم لمواجهة أبرلندا الخميس الماضي في دبلن تحضيرا لبطولة كأس العالم 2026 في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، والتي ستقام خلال الفترة ما بين 11 يونيو و19 يوليو المقبلين.

وضمت قائمة المنتخب القطري اللاعبين: مشعل برشم، محمود أبوندى، صلاح زكريا، شهاب الليثي، أحمد الجانحي، المعز علي، أكرم عفيف، أدميلسون جونيور، أحمد فتحي، أحمد علاء، تحسين محمد، بيدرو ميجيل، بوعلام خوخي، أيوب العلوي، الهاشمي الحسين، عاصم ماديو، سلطان البريك، ريان العلي، حسن الهيدوس، جاسم جابر، محمد مناعي، لوكاس ميندز، كريم بوضياف، عيسى لاي، عبدالعزيز حاتم، يوسف عبدالرزاق، همام الأمين، ومحمد مونتاري.

مصر × البرازيل — 6 يونيو، كليفلاند (أوهايو)

تُختتم تحضيرات منتخب مصر بمواجهة البرازيل في ملعب هانتنغتون بانك فيلد بمدينة كليفلاند بولاية أوهايو. هذه آخر بروفة للفراعنة قبل دخول البطولة، وهي فرصة نادرة لمتابعة منتخب مصر أمام منتخب من العيار الثقيل على ملعب أمريكي. كليفلاند ليست من مدن البطولة الست عشرة، لذا فإن أسعار الطيران والفنادق فيها أقل بكثير من الأسعار المتوقعة في نيويورك أو لوس أنجلوس خلال شهري يونيو ويوليو.

المغرب × النرويج — 7 يونيو، ريد بُل أرينا (نيويورك)

تستضيف ساحة ريد بُل أرينا في منطقة نيويورك/نيوجيرسي الودية الثالثة والأخيرة لأسود الأطلس قبل البطولة. الملعب يقع في هاريسون بولاية نيوجيرسي، على بُعد دقائق بالقطار من مانهاتن، وهو في المنطقة نفسها التي يقع فيها ميتلايف ستاديوم المستضيف لنهائي المونديال.

الأردن × كولومبيا — 7 يونيو، سان دييغو

أول مشاركة تاريخية لمنتخب الأردن في كأس العالم تسبقها ودية أمام كولومبيا في سان دييغو بكاليفورنيا. سان دييغو ليست من المدن المضيفة للبطولة، لكنها قريبة جداً من الحدود المكسيكية ومن لوس أنجلوس.

السعودية × السنغال — 9 يونيو، سان أنطونيو (تكساس)

الموعد الأخير للأخضر السعودي قبل المونديال هو لقاء السنغال في تمام السادسة مساءً بتوقيت ولاية تكساس على ملعب نادي سان أنطونيو. سان أنطونيو ليست من مدن البطولة، لكنها قريبة من دالاس وهيوستن المستضيفتين، مما يتيح للمشجع السعودي خياراً عملياً للسفر مبكراً إلى تكساس لمتابعة الودية ثم التوجه إلى مدينة البطولة بسهولة.

الجزائر × منتخب يُحدد — 10 يونيو، كانساس سيتي

الودية الثانية لمنتخب الجزائر تُقام في كانساس سيتي، وهي مدينة استضافة رئيسية للبطولة وستحتضن أيضاً مباراة الجزائر الافتتاحية أمام الأرجنتين في 17 يونيو على ملعب أرو هيد. الاتحاد الجزائري لم يعلن المنافس بعد، لكن الموقع ثابت. هذه المباراة فرصة عملية للمشجع الجزائري للوصول إلى كانساس سيتي قبل أسبوع من مباراة ميسي ورفاقه، وتجنّب الازدحام والأسعار المرتفعة لتلك الفترة.

الوديات في أوروبا

سبع وديات للمنتخبات العربية تُلعب في الملاعب الأوروبية، وهي ليست عادةً وجهة سفر للمشجع العربي إلا إذا كان يقيم في أوروبا أو يخطط لمعسكر سياحي قبل التوجه إلى البطولة.

القائمة شاملة:

قطر واجهت إيرلندا يوم 28 مايو الماضي على ملعب أفيفا في دبلن، بفوز منتخب أبرلندا بهدف نظيف وهي بروفة قبل توجه العنابي إلى الولايات المتحدة للمرحلة التحضيرية الأخيرة. كما خاض منتخب العراق مباراته الأولى التحضيرية ضد أندورا في 29 مايو من معسكر مدينة جيرونا الإسبانية، ثم سيلتقي منتخب إسبانيا في 4 يونيو على ملعب ريازور بمدينة لاكورونيا وهي مواجهة تاريخية تُعد الثانية فقط بين البلدين بعد لقاء كأس القارات 2009. كما واجه منتخب الأردن سويسرا امس في 31 مايو بمدينة سان غالن بينما تونس تخوض مباراتين أوروبيتين: أمام النمسا اليوم 1 يونيو بفيينا، ثم أمام بلجيكا في 6 يونيو ببروكسل. الجزائر تواجه هولندا في 3 يونيو بمدينة روتردام.

منتخبنا يقيم في مدينة سانتا باربرا ويتدرب داخل كلية ويستمنستر

الملاعب الأمريكية تستضيف 39 منتخبا والمكسيكية 7 ومنتخبان بكندا

وفقا للقائمة التي كشف عنها (فيفا) مؤخرا تتواجد مقرات 39 منتخبا في الولايات المتحدة، بعد أن تمت الموافقة مؤخرا على نقل مقر إقامة معسكر المنتخب الإيراني من الولايات المتحدة إلى المكسيك. في المقابل، تستضيف المكسيك 7 منتخبات هي كولومبيا وإيران وكوريا الجنوبية والمكسيك وجنوب إفريقيا وتونس وأوروغواي، فيما يتخذ منتخبا كندا وبنما من الأراضي الكندية مقرا لهما.

وتقيم 7 منتخبات عربية معسكراتها في الولايات المتحدة حيث يقيم منتخب الجزائر في مدينة كانساس سيتي، وتحديدا داخل جامعة كانساس، فيما اختار منتخب مصر مدينة سبوكان مقرا لمعسكره، على أن يستقر في جامعة غونزاغا.

ويقيم منتخب قطر في مدينة سانتا باربرا، ويتدرب داخل كلية ويستمنستر، أما منتخب الأردن فاختار مدينة بورتلاند مقرا لمعسكره داخل جامعة بورتلاند، في حين يستقر منتخب العراق في منطقة غرينبرير داخل المركز الرياضي الخاص بها.

ويتواجد مقر منتخب المغرب في نيويورك نيوجيرسي، والتدريب داخل مدرسة بيلفري، ويستقر منتخب السعودية في مدينة أوستن الأمريكية، حيث سيجري تدريباته في ملعب نادي أوستن إف سي.

بينما يعد منتخب تونس هو الوحيد من بين المنتخبات العربية الذي يتواجد بالمكسيك حيث يتخذ من مدينة مونتيري مقرا له داخل مركز تدريب رايادوس.

وقال هايمو شيرجي، الرئيس التنفيذي للعمليات في بطولة كأس العالم: «تعدّ معسكرات الفرق جزءًا لا يتجزأ من أي بطولة لكأس العالم، فهي المكان الذي تستقر فيه الفرق وتتدرب وتستريح، وتختبر فيه إيقاع البطولة اليومي».

الفراعنة يواصل استعداداته لودية البرازيل

غادر المنتخب المصري أمس الأول 30 مايو الماضي إلى أوهايو، بالولايات المتحدة الأمريكية، لمواجهة البرازيل يوم 6 يونيو وديًا، على متن طائرة خاصة، استعدادًا للمشاركة في الحدث العالمي المرتقب كأس العالم 2026.

وسط تطلعات جماهيرية كبيرة لتحقيق ظهور قوي وتمثيل الكرة المصرية بصورة تليق بتاريخها على الساحة الدولية.

وكان منتخب الفراعنة قد خاض جلسة تصوير رسمية قبل السفر، وشهدت جلسة التصوير أجواءً حماسية بين اللاعبين وأعضاء الجهاز الفني، حيث تم التقاط الصور الرسمية الخاصة بالبطولة ضمن التحضيرات النهائية قبل انطلاق المنافسات.

وتأتي هذه الخطوة في إطار البرنامج التنظيمي والاستعدادات التي تسبق بطولة كأس العالم، والتي تضم نخبة من المنتخبات المشاركة من مختلف أنحاء العالم.

وكان منتخب مصر الأول لكرة القدم، بقيادة حسام حسن، المدير الفني، قد أنهى تدريباته، بمركز المنتخبات الوطنية، بمدينة السادس من أكتوبر، بعد مواجهته الأخيرة في القاهرة مع منتخب روسيا وديًا، ضمن تحضيراته لخوض بطولة كأس العالم 2026 والتي انتهت بفوز الفراعنة بهدف نظيف.

وشهدت التدريبات الأخيرة في القاهرة مشاركة 26 لاعبًا، بعد انضمام محمد صلاح لاعب ليفربول السابق وعمر مرموش، مهاجم مانشستر سيتي الإنجليزي، وحمزة عبدالكريم، لاعب فريق الشباب بنادي برشلونة الإسباني، لمعسكر الفراعنة.

أشرف حكيمي

8 لاعبين من نجوم مونديال قطر ضمن تشكيلة أسود الأطلس

تضم القائمة النهائية التي اعلن عنها محمد وهبي، مدرب المنتخب المغربي الأول لكرة القدم، 26 لاعبا وجاء في مقدمة اللاعبين المختارين أشرف حكيمي، لاعب باريس سان جيرمان، الذي يتعافى من إصابة في الفخذ تعرض لها في مباراة الذهاب من نصف نهائي دوري ابطال أوروبا ضد بايرن ميونيخ، وإبراهيم دياز لاعب ريال مدريد، الذي أضاع ركلة جزاء في نهائي كأس الأمم الإفريقية في يناير.

وضمت تشكيلة مدرب منتخب المغرب 8 لاعبين فقط ممن شاركوا في كأس العالم 2022.

ووقع المنتخب المغربي في المجموعة الثالثة بالمونديال إلى جانب البرازيل واسكتلندا وهايتي. ويستهل مشواره في البطولة يوم الأحد 14 يونيو بمواجهة البرازيل.

وضمت التشكيلة في حراسة المرمى: ياسين بونو (الهلال)، منير المحمدي (نهضة بركان)، رضا التكناوتي (الجيش الملكي).

خط الدفاع: أشرف حكيمي (باريس سان جيرمان)، نصير مزراوي (مانشستر يونايتد)، نايف أكرد (مارسيليا)، شادي رياض (كريستال بالاس)، زكريا الوحدي (جينك)، أنس صلاح الدين (أيندهوفن)، رضوان حلحال (ميشيلين)، يوسف بلعمري (الأهلي)، عيسى ديوب (فولهام).

خط الوسط: سفيان أمرابط (ريال بيتيس)، عز الدين أوناحي (جيرونا)، نائل العيناوي (روما)، بلال الخنوس (شتوتغارت)، إسماعيل صيباري (أيندهوفن)، سمير المرابط (ستراسبورغ).

خط الهجوم: إبراهيم دياز (ريال مدريد)، سفيان رحيمي (العين الإماراتي)، أيوب الكعبي (أولمبياكوس)، عبد الصمد الزلزولي (ريال بيتيس)، أيوب بوعدي (ليل)، شمس الدين طالبي (سندرلاند)، ياسين جسيم (ستراسبورغ)، أيوب أميموني (فرانكفورت).

سلامي: طموحنا تقديم ظهور تاريخي للنشامى

أقيمت أمس مباراة الأردن ضد سويسرا استعداداً لكأس العالم 2026 يوم الأحد 31 مايو الحالي، على ملعب «كيبون بارك» في سانت غالن. حيث ستغادر بعثة المنتخب الأردني سويسرا بعد خوضها المباراة الودية متوجهة الى بورتلاند الأمريكية؛ لخوض مباراة ودية أخرى ضد منتخب كولومبيا يوم 7 يونيو الجاري لوضع اللمسات الفنية الأخيرة قبل انطلاق المنافسات الرسمية لمونديال 2026

وكان المدير الفني للمنتخب، جمال سلامي، قد أكد في تصريحات صحفية أن لدى منظومة النشامى الطموح الكافي لتقديم أداء مشرف في المنافسات المونديالية، رغم اللياقة البدنية بما يتطابق مع حجم المنافسة المرتقبة في المحفل العالمي.

مستويات فنية عالية. وأوضح سلامي أن المجموعة الحالية التي تم استدعاؤها تضم أفضل العناصر المتاحة وفق الرؤية الفنية للجهاز التدريبي، مشيرا إلى أنه يتحمل المسؤولية الكاملة عن هذه الاختيارات.

وتابع أن المجموعة الحالية تمتلك حماسا ورغبة كبيرة لتمثيل الأردن، وتقديم أفضل العروض الممكنة لتلبية تطلعات الجماهير الأردنية ومتابعي كرة القدم.

وأضاف أن رحلة الاستعدادات التي انطلقت مبكرا من عمان تمثل محطة جوهرية لتأهيل اللاعبين ورفع منسوب اللياقة البدنية بما يتطابق مع حجم المنافسة المرتقبة في صعوبة مواجهات دور المجموعات ضد منتخبات تمتلك لشخصين طوال البطولة، فيما شكلت الرحلات الجوية نحو 11,900 دولار في المتوسط، بينما مثل الطعام والمشروبات أصغر حصة بنحو 5.1 ألف دولار.

سلط التقرير الضوء على اختلافات كبيرة بين الدول تعتمد إلى حد كبير على مسافات السفر وأسعار الرحلات الجوية.

يواجه مشجعو العراق على سبيل المثال، أغلى رحلة لكأس العالم بين جميع الدول المشاركة، إذ تُقدّر التكلفة الإجمالية لشخصين من المشجعين العراقيين لمتابعة منتخبهما عبر جميع الأدوار بنحو 73 ألف دولار.

ووجد الباحثون أن تكاليف الرحلات الجوية وحدها قد تتجاوز 23.7 ألف دولار، بسبب متطلبات السفر الطويل بين المدن المستضيفة.

كما كان مشجعو الأردن والأرجنتين من بين الأكثر تأثرًا بتكاليف السفر، حيث تصل النفقات التقديرية للبطولة إلى نحو 70 و68 ألف دولار على التوالي.

تقدّر الدراسة أن المشجعين الأمريكيين سينفقون 34 ألف دولار على التذاكر، و16.1 ألف على الفنادق، و6.7 آلف على الرحلات الجوية بين المدن المستضيفة، و6.2 آلف على الطعام والمشروبات. ومن المتوقع أن تلعب ترتيبات السفر دورًا رئيسيًا في تشكيل تجربة المشجعين.

سيكون كأس العالم 2026 أول نسخة من البطولة تضم 48 منتخبًا، وستستضيفها بشكل مشترك الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، ومع إقامة المباريات في أنحاء مختلفة من أمريكا الشمالية.

«أسود الرافدين» يواجه «الماتادور» قبل التوجه إلى شيكاغو

يخوض المنتخب العراقي مباراتين وديتين تحضيريتين استعداداً للمشاركة في بطولة كأس العالم 2026، بعد مباراته الودية الأولى ضد منتخب أندورا، يوم 29 مايو الماضي ببغداد.

وكان الاتحاد العراقي لكرة القدم، قد أعلن أن المنتخب الأول سيخوض مباراة ودية أمام نظيره الإسباني في الرابع من يونيو الجاري قبل التوجه إلى شيكاغو في الولايات المتحدة لاستكمال برنامج الإعداد والذي يتضمن مباراة ودية إضافية أمام فنزويلا.

وذكر الاتحاد أن المباراة ستقام على ملعب نادي ديبورتيفو لاكورونيا «ريازور»، مشيراً إلى أنها ستكون المواجهة الثانية في تاريخ لقاءات المنتخبين، بعدما انتهت المواجهة الوحيدة السابقة بفوز المنتخب الإسباني بهدف دون رد ضمن منافسات كأس القارات 2009.

ويواصل المنتخب العراقي تكثيف تدريباته بقيادة المدرب الأسترالي غراهام أرنولد في مدينة جيرونا الإسبانية، ضمن التحضيرات النهائية لخوض منافسات كأس العالم 2026.

وقد أعلن الأسترالي غراهام أرنولد، مدرب منتخب العراق عن قائمة موسعة تضم 34 لاعباً للانخراط في معسكره التدريبي الذي يُقام في إسبانيا، وشهدت القائمة الجديدة استدعاء ثلاثة محترفين للمرة الأولى إلى صفوف «أسود الرافدين» وهم: داريو نامو لاعب ندي يونايتد الأسكتلندي، ويوسف النصراوي لاعب إس في ريد النمساوي، إضافة إلى أحمد قاسم المحترف في ناشفيل الأمريكي، في خطوة تعكس توجه الجهاز الفني نحو توسيع قاعدة الاختيارات والاستفادة من المواهب العراقية في الخارج

وفي المقابل، عرفت القائمة عودة حارس المرمى جلال حسن، إلى جانب المدافعين أحمد يحيى ومصطفى سعدون، بعد تعافيهم من الإصابة وغيابهم عن مواجهة بوليفيا في الملحق العالمي في مارس الماضي والتي انتهت بفوز العراق 2-1.

30 ألف دولار متوسط إنفاق المشجع لمباريات منتخب بلاده في المونديال

يُقدّر متوسط التكلفة لشخصين لحضور جميع مباريات منتخب بلادهما حتى المباراة النهائية بنحو 60 ألف دولار، شاملا الرحلات الجوية، والإقامة الفندقية، وتذاكر المباريات، والطعام، والمشروبات طوال البطولة، أي ما يعادل 30 ألف للشخص، وفقا لدراسة AceOdds.com.

الدراسة التي نشرتها صحيفة THE AMERICAN BAZAAR، حللت أكثر من 120 ألف قائمة إقامة وأكثر من 52 ألف مسار جوي لحساب التكاليف المتوقعة لمشجعي جميع الدول الـ48 المتوقع مشاركتها في نسخة 2026 الموسعة من البطولة.

وبرزت التذاكر باعتبارها أكبر النفقات بفارق كبير، ففي المتوسط، سينفق مشجعان نحو 30 ألف دولار على تذاكر المباريات وحدها، وهو ما يمثل ما يقرب من نصف الميزانية الإجمالية للرحلة.

وأشار الباحثون إلى أن أسعار التذاكر تم الحصول عليها من سوق ثانوية باستخدام أقل الأسعار المتاحة، وقت التحليل، وقد تصبح المباراة النهائية لكأس العالم 2026 واحدة من أغلى الأحداث الرياضية في العالم بالنسبة للمشجعين المسافرين.

ووفقًا للتقرير، يُقدّر سعر تذكرتين للنهائي في إيست رادرفورد بولاية نيوجيرسي بنحو 15.3 ألف دولار، وهو أكثر من التكلفة الإجمالية لتذاكر جميع مباريات دور المجموعات الثلاث لمعظم المنتخبات.

ووُجد أن الإقامة كانت ثاني أكبر فئة من النفقات بعد التذاكر، بمتوسط نحو 14.7 ألف دولار

صحيفة القيـادة والريـادة
لوسيل
LUSAIL
16
العدد 2827 الإثنين 15 ذو الحجة 1447 هـ 1 يونيو 2026
www.lusailnews.net lusail@lusailnews.qa

أكبـر 5 محطـات لإنتاج الكهرباء في قطر

لوسيل إنفوجرافيك

1- رأس قرطاس

2730
ميغاواط
تسهم بنحو 30 % من
إنتاج الكهرباء في قطر

2- أم الحول

2520
ميغاواط
تغطي نحو 30 % من الطلب
المحلي على الكهرباء

3- مسيعيد للطاقة

2007
ميغاواط
ثالث منتج مستقل
للطاقة في قطر

4- قطر للطاقة – رأس لفان

1025
ميغاواط
دخلت التشغيل التجاري
عام 2006

5- الخرسعة للطاقة الشمسية

800
ميغاواط
تغذي أكثر من 14 ألف وحدة سكنية
أول مشروع واسع النطاق
للطاقة الشمسية في قطر

تعمل الدولة على رفع القدرة
الإنتاجية للطاقة الشمسية
إلى حوالي 4 آلاف ميغاواط
بحلول عام 2030

lusailnews lusailnews.net

94 %

من إجمالي المواد المستخدمة بمشروع أبو سدرة محلية

كشف مصدر في «أشغال» عن أن مشروع الطرق والبنية التحتية في أبو سدرة وفريج المناصير يعتمد في تشييده على المواد والمصنعين المحليين بنسبة 94% من إجمالي المواد المستخدمة، وتشمل هذه المواد أعمدة ومصابيح الإنارة واللوحات الإرشادية وأنابيب الصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار، وكذلك الأسفلت والمناهل مسبقة الصنع والخرسانة وحديد التسليح.

وأكد المهندس علي الشيباني، مهندس مشروع الطرق والبنية التحتية في أبو سدرة وفريج المناصير في إدارة مشاريع شبكات الصرف الصحي في «أشغال»، أن المشروع يشمل توفير خدمات البنية التحتية لحوالي 250 قسيمة لأراضي المواطنين، إلى جانب 5 مجمعات بالمنطقة تضم أكثر من 900 وحدة سكنية.

80 %

طاقـة قطاع تدويـر النفايـات في الدولة

كشف تقرير لبنك قطر للتنمية حول «قطاع إعادة التدوير في قطر» أن قطر تشهد نمواً مطرداً في تدوير النفايات، وأن القطاع يعمل حالياً بطاقة إنتاجية تصل إلى 80% في بعض المجالات، مما يتيح مجالاً واسعاً للاستثمار في الجمع والفرز والتدوير، خاصة مع الدعم الحكومي من وزارتي البلدية والبيئة والتغير المناخي ومركز إعادة التدوير في العفجة من خلال تسهيل التراخيص وتخصيص الأراضي.

وأشار التقرير إلى فرص نمو قوية في عدة مواد، أبرزها الورق الذي يتوقع أن ينمو بنسبة 3,8% مع إمكانية إنتاج حوالي 308,760 طنا من نفايات الورق بحلول 2028، إضافة إلى فرص كبيرة في إعادة تدوير البلاستيك والمعادن (الصلب والألومنيوم والنحاس) والزجاج والمطاط والمخلفات الإلكترونية والمجاميع المعاد تدويرها التي تدعم قطاع الإنشاءات المستدامة.

إطلاق أكثر من 6.9 مليون صغيرة سمك بالمياه القطرية

أظهر التقرير السنوي لإنجازات وزارة البلدية لعام 2025 تقدمًا ملحوظًا في قطاع الثروة السمكية، حيث نجحت الوزارة في تعزيز المخزون السمكي الطبيعي وتطوير مشاريع الاستزراع لدعم الاكتفاء الذاتي وتحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030. وفقًا للتقرير، وأطلقت إدارة الثروة السمكية بالتعاون مع إدارة الحماية والحياة الفطرية أكثر من 6,94 مليون صغيرة سمك وذلك ضمن برنامج إثراء المخزون السمكي. شملت الإطلاقات أنواعًا محلية ذات قيمة اقتصادية عالية مثل الهامور، في مواقع حضانة طبيعية مثل غابات المانغروف ومروج الأعشاب البحرية والشعاب المرجانية.

اقتصاد الحج يعزز إيرادات السعودية

الدوحة – **لوسيل**

لطالما مثل الحج الشكل الأبرز للسياحة في المملكة، ولا يزال أحد أكثر مصادر الدخل استقراراً لديها. وتخصص السعودية لكل دولة حصة محددة من مواطنيها المؤهلين لأداء الفريضة، فيما تمتد قوائم الانتظار للحصول على هذه الحصص.

أولت المملكة العربية السعودية اهتماماً واسعاً بتطوير السياحة الدينية سعياً منها لإثراء تجربة الحجاج وتنويع مصادر إيراداتها. وتشير تقديرات مجموعة الأبحاث «فيوتشر ماركت إنسايتس» (Future Market Insights Inc) إلى أن قيمة اقتصاد الحج ستتضاعف ثلاث مرات، لتصل إلى نحو 350 مليار دولار بحلول عام 2034.

تُشير التقديرات الاقتصادية لموسم الحج لعام 2026 إلى أن العوائد المباشرة وغير المباشرة لهذا الحدث الديني العالمي تتراوح بين 10 و15 مليار دولار سنوياً، في وقت يُقدَّر فيه إجمالي مساهمة موسمي الحج والعمرة معاً بنحو 40 مليار دولار سنوياً في الاقتصاد السعودي، مع طموح رسمي وغير رسمي لرفع هذا الرقم إلى نحو 50 مليار دولار بحلول 2030 ضمن مستهدفات رؤية السعودية 2030 لتنويع مصادر الدخل.

وتشير البيانات الرسمية إلى أن موسم الحج 1447هـ/2026م سجل حضوراً واسعاً، إذ تجاوز عدد الحجاج 1,707 مليون حاج وحاجة، من بينهم نحو 1,546 مليون حاج قادم من خارج المملكة وقرابة 160 ألف حاج من الداخل، وفق بيانات الهيئة العامة للإحصاء وتصريحات وزارة الحج والعمرة. وتشير التقديرات إلى أن متوسط إنفاق الحاج القادم من الخارج يبلغ نحو 8،900 دولار، يشمل باقات الحج، وتكاليف السفر، والإقامة، والنقل، والخدمات المساندة، وهو ما يفسر الحجم الإجمالي المرتفع للعائدات السنوية.

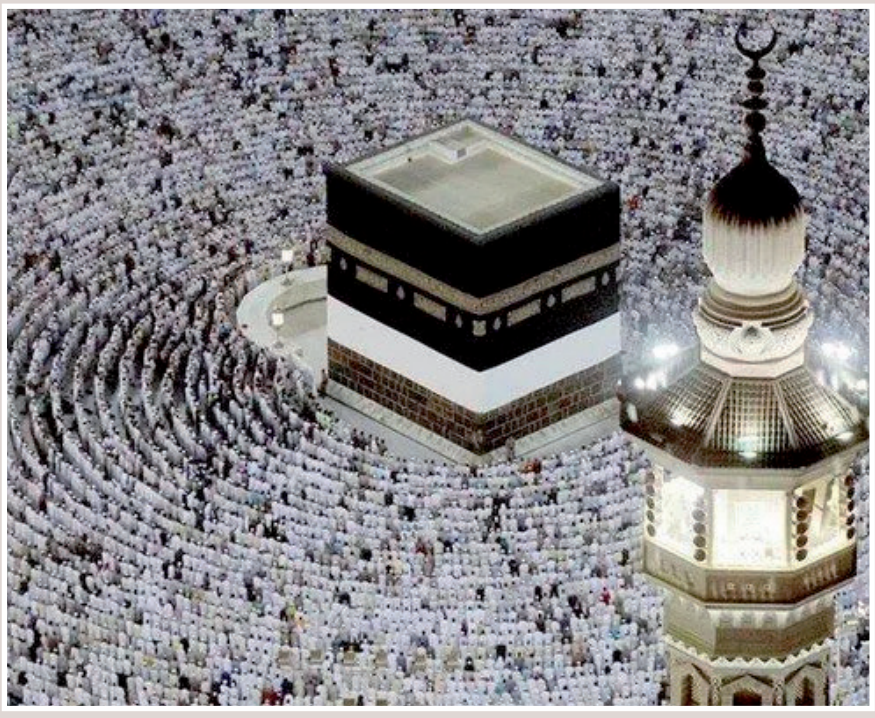

كتارا للضيافة تطلق عرض «الصيف على طريقتك»

أعلنت كتارا للضيافة، الشركة العالمية الرائدة في مجال امتلاك وإدارة الأصول الفندقية، عن إطلاق حملتها الصيفية المرتقبة «الصيف على طريقتك»، والتي تقدم تجارب موسمية حصرية وباقات إقامة فاخرة ومزايا مخصصة للعائلات عبر مجموعة فنادقها ومنتجعاتها في قطر، وذلك خلال الفترة من 1 يونيو وحتى 31 أغسطس 2026.

وتجمع الحملة تحت مظلتها نخبة من أبرز الوجهات الفندقية التابعة لشركة كتارا للضيافة ضمن مبادرة صيفية موحدة، لتوفر للمواطنين والمقيمين وزوار دول مجلس التعاون الخليجي قيمة استثنائية وتجارب متنوعة تشمل الفنادق الفاخرة والمنتجعات الشاطئية والوجهات الصحية والترفيهية المناسبة للعائلات. وتعكس حملة «الصيف على طريقتك» التزام كتارا للضيافة بابتكار تجارب استثنائية تعزز الروابط العائلية وتشجع الضيوف على استكشاف وجهات جديدة داخل قطر والاستمتاع بأرقى مستويات الضيافة بالقرب من منازلهم. ومن خلال تقديم باقة واسعة ومتنوعة من التجارب عبر محفظتها المحلية، تمنح كتارا للضيافة ضيوفها المرونة لتصميم عطلتهم الصيفية بما يتناسب مع اهتماماتهم الشخصية، سواء كانت تركز على الاسترخاء، أو المغامرة أو الصحة والعافية أو تجارب الطهي أو الترفيه العائلي.